

المنشور

العدد ١٩ - ربيع ٢٠١٠

التجمع اليساري من أجل التغيير

الوضع جامد
حتى إشعار آخر

للاتصال بنا:
| مكتب التجمع اليساري من اجل التغيير، بيت زيكو، شارع سبيرز، الصنائع، بيروت | تلفون: ٠٣ ٦٤٧٦٠٥ | بريد الكتروني: almanshour@tymat.org |

هل نخضع بصمت؟

حكومة الوحدة الوطنية تعلن عن توجهها السافر لضرب الطبقة العاملة في لبنان. حكومة تعمل وفق تراث بنته لنفسها عبر سياسات إقتصادية حاقدة تعتمد الخصخصة كوسيلة لتوزيع الخدمات العامة والحقوق من مجال عام يملكه كل المواطنين إلى مجال خاص يخصها هي وأزلامها. والخصخصة هنا لا تعني فقط رغبة وإرادة خصخصة الكهرباء وقطاع الاتصالات، أي ما تبقى من خدمات. إنما تعني أيضا ما تمت خصخصته، كالتعليم في قطاعيه المدرسي والجامعي، القطاع الصحي، الضمان، البريد، قطاع استيراد مشتقات النفط وتوزيعها ووسائل النقل العامة. كل هذه القطاعات فقدتها، أو تكاد تفقدها، الطبقة العاملة، وللحصول على خدمة من الخدمات المذكورة ينبغي تسديد رسوم باهظة.

قتل الحق في التعليم

من قال أن القطاع الخاص بإمكانه إدارة هذه القطاعات بطريقة أفضل؟ هو يديرها ليزيد أرباحه وأرباح الطبقة الحاكمة. فالمواطن الذي لا يحمل مالا لن يستطيع الحصول على أي خدمة من الخدمات المذكورة. وإذا كان التعليم الرسمي (المدرسي والجامعي) يكافح من خلال معلميه وأساتذته لاستمرار هذا القطاع الحيوي، فإن الحكومة تمننهم بأجورهم (المحقة) وتعتبرها إنفاقا غير مجدٍ. هذا الإنفاق حو حق للمعلمين، لكن الحكومة لا تقوم بواجبها تجاه تلامذتها ومعلميها لصرف أموال لشراء تجهيزات ووسائل إيضاح حديثة، وإذا أرادت أن تقوم بذلك، فعبر التسول عند الدول «الصديقة» طمعا بمكرمة من هنا وحواسيب من هناك. فتظن أنها بذلك قد أدت قسطها للعلى وعلى الدنيا السلام.

صحة مرهونة

كذلك بالنسبة إلى القطاع الصحي، فعلى الرغم من توافر عدد قليل من المستشفيات الحكومية ومن استمرار مؤسسة الضمان الاجتماعي- رغم عجزها المالي المزمن- وبقية المؤسسات العامة و/أو الحكومية الضامنة. فحتى هذه اللحظة لا يتوفر هذا الضمان لعدد كبير من المواطنين، والحكومة لا تكلف نفسها كي تؤمن ضمانا شاملا وعادلا لكل المواطنين. فمن لا ضمان له، يمكنه التوجه إلى النواب الأشاوس لتسديدهم عنه الفاتورة ولاستمرارهم وأولادهم سرطانا قابعا فوق قلوبنا في هذه الأمة «العظيمة». الحق في صحة سليمة للجميع تقابله الحكومة بلامبالاة وعدم اكتراث مدروسَين ومخططَين.

«جحش الدولة»

الأمر نفسه بالنسبة إلى قطاع النقل، حيث قضت، أو تكاد، الحكومة على قطاع النقل العام. فهي تسعد بتسمية باصاتها (بجحش الدولة)، فحلت مكانه خطوط نقل غير منتظمة وموزعة بشكل عشوائي على مناطق دون أخرى. وإذا كان المواطن في المنطقة الأخيرة عليه أن يتحمل تكاليفا باهظة للانتقال إلى عمله أو جامعته أو مدرسته أو بكل بساطة، تقول له الحكومة، يمكنك أن تبقى مكانك. أما إذا حل الليل فلا باصات ولا من يحزنون، فبإمكانه أن يتسقل التاكسي، أو بكل بساطة، تقول له الحكومة، لا تتجول في الليل.

بريد مُكْلف

كما أن الحكومة أوكلت مهمة البريد إلى شركة خاصة تتأخر دوما في إرسال البريد إلى الدولة المرسل إليها، تتأخر عن إتمام المعاملات الرسمية. والحكومة أوكلت هذه الشركة باعتبارها شركة تتم المعاملات بسرعة، أي «أسرع» من القطاع العام، وهذه الشركة لكي تزيل صفة البطء، وظفت شبانا وشابات على عكس الصورة المكونة عن الموظف في القطاع العام المؤلفة من شخص أبيض الشعر، يرتدي نظارة ويعاني من ألم في الظهر ويكثر من التأفف ويتأخر في عمله. هذه الشركة، ادّعت أنها كوّنت صورة مناقضة، فيمكن تلمس النظافة واللياقة والرشاقة والابتسامة، ولكن كل ذلك لقاء رسوم باهظة تذهب حصرا إلى جيوب هذه المؤسسة.

«يخضع الجميع بصمت» (؟)

هذه العبارة تعود لأيلوس أريستيد، متصوف يوناني عاش ومات في القرن الثاني، هذا المتصوف ردد هذه العبارة للتعبير عن الخضوع للسلطة الرومانية في ذلك الوقت. ولكن، هل الخضوع صفة حميدة؟ أو هي عبارة/مفهوم ينبغي سريانها على المواطنين في القرن الحالي؟ وهل الحق في التعبير يكفي في النظام الديمقراطي التمثيلي؟ بمعنى آخر هل تسجيل المواقف الخطية أو الشفهية أو حتى مجرد التأفف كافية للتغيير؟ في الواقع، إن نشر بيانا واحدا هو صفعة في وجه الحكومة وأمثال أيلوس أريستيد، ذلك أن الحكومة تتوقع صمتا مطبقا وإذعانا كاملا باعتبارها تمثل كل القوى السياسية الممثلة في المجلس النيابي، فهي تدّعي أنها تتكلم باسم جميع اللبنانيين وتريد أن تخدمهم، ولتحقيق ذلك سترفع نسبة الضريبة على القيمة المضافة لتصبح ١٥٪، قد تكون مهمة المعارضة السابقة أن تساوم على هذا الرقم تخفضه إلى ١٢٪ فتدعي بذلك أن الضريبة أصبحت مشروعة أي شرعية بفعل توافق كافة أنواع الآلهة والأنبياء والأئمة عليها.

إلا أن النقطة المفقودة من هذا النقاش القائم هو هذه الضريبة بحد ذاتها، والبطولة لا تكون بتخفيضها نقطتين أو ثلاثة. البطولة تكون إلغائها كلها من أصلها، باعتبارها ضريبة قائمة على الاستهلاك وتصيب كافة المواطنين دون تمييز بين مداخيلهم ولا تصيب الكماليات. الحكومة تدعي أنها تريد سداد الدين العام ودفع أجور موظفيها، فلذلك تفرض هذه الضرائب. الأمر جد بسيط. الأجور هي حقوق مكتسبة أما الدين العام يمكن شطبه بجرة قلم باعتباره دين فرض على المواطنين ودون رضاهم. كما أن الحكومة تريد خصخصة ما تبقى من قطاعات

عامة كقطاعي الكهرباء والاتصالات، والنقاش يدور حول صوابية هذا الخيار.

أما الخيار الأصوب فيكمن في منع خصخصة الكهرباء والاتصالات، وتأميم كل القطاعات التي جرت الإشارة إليها أعلاه.

وبعد، تسعى الحكومة من خلال مجلس النواب إلى إعادة درس قانون الإيجارات بغية إلغاء الإيجار القديم (قبل ١٩٩٢). الحكومة والمقاولين لم يكتفوا بجني الأرباح جراء زيادة أسعار الإيجارات المرتبطة بزيادة الحد الأدنى للأجور، فعندما ازداد الأخير ازدادت الإيجارات ٣٣٪، فإنها تريد توسيع هذه الزيادة على المستأجرين القدامى دون أن تكلف نفسها تحقيق خطة إسكانية لمصادرة جميع الأبنية الفارغة المستعملة بلعبة المضاربة والتحكم بالأسعار. الحكومة تسعد بالأبنية الزجاجية المرتفعة تعبيرا عن الشفافية والنظافة، لا تهتم بالنزوح المعاكس (من وسط المدينة باتجاه الضواحي) هي تريد أن تدفع بالمواطن إلى سجون اجتماعية واقتصادية، ذلك أن حتى تواجد الناس العاديين في وسط المدينة يشكل أرقا مزمنا لحكومة التفاهة الوطنية.

نعم، الحوار يتحقق في الشارع

في ٢٤ شباط من هذا العام نفذت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان اعتصاما حاشدا أمام وزارة التربية في منطقة الأونيسكو. اعتصام يطالب باستعادة نسبة ال ٦٠٪ التي فرضها القانون ٥٣ الصادر عام ١٩٦٦ لقاء زيادة ساعات العمل حيث فقدها الأساتذة الثانويون عام ١٩٩٨ جراء دمج التعويضات. خلال التجمع هذا نزل وزير التربية حسن منيمنة إلى الشارع وعندما استمع إلى المطالب من رئيس الرابطة حنا غريب قال: «لن نجري حوارا بشأن هذه المطالب في الشارع». الشارع ليس وسخا يا حسن، الشارع يخيفك يا حسن، الشارع يخيف الحكومة ومجلس النواب، الشارع يخيف التوافق الوطني. فإلى الشارع!

هذه المرة، ليس للاستبدال

أكبرزب.

هذه الكلمة ليست شتيمة، كما إنها ليست وصفاً للعضو الذكري. هذه العبارة هي اسم عائلة السفير الباكستاني ميانغول أكبرزب. أكبرزب عُيّن في كندا وفي جنوب أفريقيا وفي الولايات المتحدة وفي الهند سفيراً لبلاده. أكبرزب لم يُقبل كسفير في المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة، حيث ووجه بفيتو يرفض تعيينه في بلادها. هل هي الغيرة؟ أم احتشام مفتعل؟ هذا الخبر لم ينشر في معظم الصحف الصادرة باللغة العربية، لكنه ورد بأعداد هائلة في صحف أجنبية، ترى هل اسمه شتيمة كي لا ينشر الخبر؟

طيب. إذا تم تعيين أكبرزب في لبنان، كيف ستصبح نشرات الأخبار؟ تخيّلوا:

"دخل أكبرزب إلى الصرح أو إلى الدار أو إلى القصور أو إلى المركز. أدلى أكبرزب بدلوه. ملأ أكبرزب الشاشات بإطلالاته المتكررة؟"

من هنا، من بلاد الأرز والعفص والملّول نطالب بتعيين أكبرزب سفيراً لبلاده. ونناشده أن لا يغيّر اسم عائلته، حتى تزداد الغيرة وتستمر زراعة قصب السكر.

المنشور
العدد ١٩ -
ربيع ٢٠١٠

يا عمال لبنان وكل العالم اتحدوا

المنتدى الاشتراكي بمناسبة الأول من أيار ٢٠١٠

يعود علينا الأول من أيار هذا العام في ظلّ تنام أكبر للأزمات الاقتصادية، حيث يتهدد النظام الرأسمالي برمته تبعاً لضربات متتالية أدت إلى إفلاس عدد كبير من الشركات الكبرى في العالم وإلى طرد أعداد هائلة من العمال والعاملات نحو البطالة والفقر. وقد رأينا جميعاً كيف إن الحكومات حول العالم تحاول أن تواجه هذه الأزمة بإعطاء آلاف المليارات من الدولارات إلى الرأسماليين أنفسهم الذي تسببوا بالأزمة، وكلنا نعرف إن هذه الأموال هي أموال العمال أنفسهم دافعي الضرائب الذين اسْتُثْنوا من خطة الإنقاذ هذه.

لا يجب أن يكون لدينا أي شكّ في أن الدولة هي اليوم وكانت دائماً الحليف الأساسي لرأس المال وأنها ليست إلا أداة للحكم الطبقي، أي لفرض سلطة رأس المال على المجتمع وتشريع الاستغلال وحمايته من خلال أجهزتها القمعية، وأن الوهم الذي أشبعونا به عن كون الدولة هي جسم محايد قد انقشع مع إصدار الخطط الإنقاذية التي من خلالها ذهبت أموال العمال والعاملات إلى أرباب العمل وجيوب المدراء وسماسرة البورصة، حتى يستطيعوا النجاة من خطر الإفلاس ويحافظوا على أسلوب حياتهم القائم على أقصى درجات البذخ والرفاه.

إن الوضع في لبنان لا يختلف كثيراً، وإن كان أقطاب الطبقة الحاكمة لا زالوا يتغزّلون بالنظام المالي والمصرفي اللبناني، ولكن واقع الأمور غير ذلك تماماً، فالدين العام الذي يتعدى اليوم ال٥٥ مليار دولار هو بأغلبيته دين داخلي، أي تملكه المصارف اللبنانية، وبفوائد عالية جداً، أي إن المصارف اللبنانية تكدّس الأرباح على حساب العمال والعاملات وصغار الكسبة، والدولة اللبنانية هي من يشرّع ذلك ويضمن بقاء الوضع على حاله. وكيف لا يفعلون ذلك بينما أصحاب المصارف والأموال هم من يحتلّون مقاعد الحكومة والمجلس النيابي، إن من خلال أشخاصهم أوعبر ممثلي مصالحهم.

وتتم خدمة هذا الدين من الضرائب غير المباشرة، التي تضرب بشكل أساسي العمال والعاملات، بينما يستطيع الأغنياء التملّص من تبعات هذه الضرائب، حيث أن الضرائب غير المباشرة تستهدف القدرة الشرائية للكادحين بشكل خاص. واليوم، حتى يتجاوزوا العجز المالي، ويسددوا الدين العام يريدون رفع هذه الضرائب، بينما لا أحد من الحكام يتعرّض لثروات الأغنياء وأرباحهم. يريدوننا أن ندفع ثمن هدرهم وفسادهم، يريدوننا أن ندفع ثمن الدمار والحرب الأهلية ،بينما أرباب المال وزعماء الميليشيات تتم حمايتهم من خلال أجهزة الدولة، وها هم يأكلون ويسهرون ويتسامرون على طاولات الحوار.

وهم لا يتوقفون عند هذا الحد، بل يحاولون تقسيم العمال والعاملات من خلال التفرقة الطائفية والسياسات العنصرية وسياسات التقسيم على أساس الجندر والجنس، فيرفضون حقوق المرأة في إعطاء الجنسية، ويقفون ضد المساواة بالحقوق والأجور ما بين المرأة والرجل، ويمنعون الحقوق المدنية وحق العمل عن العمال الفلسطينيين، ويمعنون بعنصريتهم ضد العمال الأجانب، العرب منهم وغير العرب، فيعتقلون العمال المنزليين بشكل تعسفي ويحجزون جوازات سفرهم ويغضون النظر عن الضرب والقمع والإرهاب الذي يمارسه الكثيرون على العمال والعاملات المنزليين. ولا يتوقف الوضع هنا فنراهم دائماً يؤلّبون العامل السني ضد العامل الشيعي، والعامل الماروني ضد العامل الأرمني، ويقفون كجدران فصل يمنعون الناس من التلاقي رغم ما يتحدثون عنه من استتباب السلم الأهلي، علماً بأن سلمهم الأهلي هو سجون اجتماعية اقتصادية تسمّى اليوم بالتوافق الطائفي، الذي يمنع في ظله الزواج المدني، وتمنع الوظائف عمن ليست لديه وساطة برجوازية طائفية، ويمنع الناخبون من التصويت في مكان سكنهم، وترفض النسبية غير الطائفية.

اليوم في الأول من أيار علينا أن نتذكر أن من يمعن في استغلالنا كعمال وعاملات هو هو من يريد رهن البلد إلى الإمبريالية والاحتلال، هو من يبقي على الطائفية حيّة ولو بدماء الآلاف، هو من يفرض السياسات والأنظمة العنصرية وهو من يشرِّع الحرب والنهب والويلات.

اليوم علينا المواجهة، ولكن ليس فقط بالشعارات بل بالعمل الدؤوب من أجل استعادة ثقة الناس بالنضال نفسه، وهذا لا يتم سوى بتضامننا بعضنا مع بعض، عمالاً وعاملات، لبنانيين وغير لبنانيين، من أي جنسية نكون. إن العمال لا جنسية لهم، بل إنهم الأممية ذاتها تتحقق اليوم من خلال هجرة العمال بحثاً عن عمل. واليوم في لبنان علينا أن نفتح أحزابنا ونقاباتنا إلى جميع العمال، من أجل النضال ضد الرأسمالية وضد العنصرية وضد كلّ أشكال التمييز التي تفرضها الطبقة الحاكمة علينا لتفرقنا وتمنعنا من التوحد ضدّها. اليوم الرأسمالية وبرجوازياتها العالمية تتحد معاً ضد العمال أينما كانوا، فلذا أينما كنّا علينا الوقوف صفوفاً متراصة بمواجهتهم.

اليوم يجب أن نسعى إلى بناء تنظيم مستقلّ للطبقة العاملة بكل أطيافها وجنسياتها، والى فرض سلّم متحرك للأجور يشمل العمال اللبنانيين وغير اللبنانيين، فضلاً عن ضبط الأسعار، وفرض رقابة مشددة عليها، واعتماد ضرائب متصاعدة تستهدف الأغنياء بشكل أخص، مروراً بالنضال ضد الخصخصة، ولأجل تسيير ناجح للقطاع العام، وذلك تحت رقابة مالية دقيقة،ووفقاً لآليات محاسبة صارمة يشارك فيها عن كثب العاملون في هذا القطاع، وتأمين شروط مواجهة ناجحة ضد الإمبريالية والاحتلال الصهيوني، وصولاً إلى فرض اعتماد العلمنة الكاملة، وبالتحديد تلك القائمة على الفصل الكامل للدين عن الدولة، وإرساء قانون مدني للأحوال الشخصية. وهذه الأمور لا تتحقق سوى بتوحّد الطبقة العاملة، والابتعاد عن الفئوية والانقسام الطائفي والمذهبي، وبناء حركة نقابية منغرسة بعمق في صفوف المنتجين والمنتجات، وتمتلك وعياً طبقياً حقيقياً بمصالحها الآنية والتاريخية، وبأن التحرر النهائي الجدي لا يمكن أن يكون إلا بإطاحة سيطرة رأس المال وإقامة سلطة العمال والفلاحين وغيرهم من المنتجين الصغار، نساءً ورجالاً، المتقدمين بشكل حثيث نحو مجتمع المنتجين المتشاركين الأحرار، مجتمع العدالة الحقة والحرية الحقة والكرامة الإنسانية الحقيقية. ■

نضالات عمالية لبنان

الى الشارع كانون الثاني ٢٠١٠

١١ كانون الثاني: عقدت الاتحادات، النقابات العمالية، الجمعيات، الهيئات، ولجان الأحياء في مدينة طرابلس اجتماعا، شارك فيه عدد من ممثلي النقابات وتركز البحث على موضوع تحرير عقود الايجارات في إطار مشروع قانون في مجلس النواب. وشدد المجتمعون على رفض تحرير العقود. وفي الختام، دعوا المتضررين من مستأجري المباني السكنية وغير السكنية إلى مؤتمر عام، لبحث آليات التحرك والتصعيد في حال اصرار أصحاب القرار على إقرار هذا المشروع.

في اليوم نفسه، طالبت نقابة عمال كهرباء لبنان بالموافقة على ملفات الترفيع. ولفتت الى ان الترقيات ليست تعيينات ولا مناقلات، إذ ان هؤلاء المرفَعين يشغلون هذه المواقع بالتكليف كما انها ليست المسؤولة عن عجز الكهرباء والدين العام. وهددت بأنها ستلجأ إلى التصعيد وصولا إلى الإضراب المفتوح في حال رفض مطالبها وذلك لحفظ حقوق العمال والمستخدمين.

١٢ كانون الثاني: عقد الامين العام للاتحاد العمالي العام سعد الدين حميدي صقر، مؤتمرا صحفيا في مقر الاتحاد، في حضور أعضاء في إتحاد العمال في بيروت وعدد من النقابيين ورؤساء الاتحادات. طالب فيه مؤسسة الضمان الاجتماعي بالتحول نحو سياسة التملك والبناء النموذجي الموحد لمكاتب الصندوق في كافة المناطق بدل أن تدفع إيجارات مرتفعة لا تلبي الغاية المنشودة لراحة المستخدمين. كما احتج على الصرف التعسفي الذي طال ٧٠ عاملا على الفاتورة من مؤسسة الضمان الاجتماعي حيث كان يفترض تثبيتهم ضمن الشروط القانونية وذلك لتحقيق الأمان والاستقرار للعامل والموظف.

في اليوم نفسه، نفذ طلاب كلية إدارة الاعمال في الجامعة اللبنانية- النبطية، اعتصاما طالبوا فيه بإلغاء امتحان دخول الماستر واعتماد معدل ٢٠/١٢ في مباراة الدخول الى الماستر.

١٣ كانون الثاني: أعلنت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي سعيها إلى استنهاض وتعزيز التعليم الرسمي عموما والتعليم الثانوي خصوصا وتعزيز ملاكه وتعيين الناجحين الفائض، وتوفير كل المستلزمات الضرورية له بما فيها الخريطة المدرسية والمواد الاجرائية. ودعت إلى اشراك الرابطة والاساتذة في صناعة القرار التربوي. كما طالبت باستعادة الموقع الوظيفي والمهني والمعيشي والمادي لاستاذ التعليم الثانوي. وأصرت على استعادة نسبة الـ٦٠٪ التي كان يتقاضاها الأستاذ الثانوي لقاء زيادة ساعات العمل بموجب القانون ٥٣/٦٦ عند اقرار دمج التعويضات عام ١٩٩٦.

١٤ كانون الثاني: عقدت الهيئة الادارية لرابطة اساتذة التعليم المهني والتقني الرسمي اجتماعا طالبت فيه بتطبيق الهيكلية الجديدة للتعليم التي صدرت عن مجلس الوزراء في العام ٢٠٠٠ والتي تظهر اهمية وجود مسارات التعليم بين مختلف مستوياته، ورفضت ما اقرته لجنة الصحة النيابية مؤخرا، بالغاء شهادة الامتياز الفني وعدم ذكر شهادة الاجازة الفنية وشهادة الإجازة التعليمية الفنية لمهنة التمريض. كما أنها رفعت إلى هيئة المندوبين توصية بالاضراب والتظاهر والاعتصامات من أجل الاعتراف بشهادات التعليم المهني والتقني العالي.

١٥ كانون الثاني: نفذ اهالي بلدة المنية اعتصاما وقطعوا الطريق الدولية على اوتوستراد المنية احتجاجا على البدء بتنفيذ التقنين الكهربائي.

١٨ كانون الثاني: نظمت الاتحادات العمالية والنقابية والجمعيات ولجان الاحياء في طرابلس، مؤتمرا عاما حيث رفضت مبدأ تحرير عقود الايجارات القديمة. كما أصرت على حق التعويض في السكن على الا يقل عن ٤٪. وطالبوا بتخفيض بدلات الايجارات في المؤسسات التجارية والصناعية والحرفية والسياحية بما يتناسب مع الظلم الذي لحق بهذه المؤسسات عبر مضاعفات قانوني ٢٠/٨٢ و٩٢/١٦٠ والزيادات اللاحقة خاصة زيادة ٣٣٪ الاخيرة مع فك ارتباط بدلات هذه الايجارات بزيادات على الجزء الاول من الراتب. وأشاروا إلى ضرورة توسيع التحرك على كافة الاراضي اللبنانية والتحضير للاضراب والتظاهر والاعتصام.

٢١ كانون الثاني: عقدت اللجنة العليا للمدرسين المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي، مؤتمرا صحافيا، طالبت فيه بإصدار قانون جديد يخضع بموجبه المدرسون المتعاقدون لامتحانات محصورة بعد دورات تدريبية بإشراف المركز التربوي للبحوث والانماء. كما طالبت بالاسراع في صرف مستحقات المتعاقدين من العام الحالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ لا سيما أنه مضى على العام الدراسي الحالي أكثر من ثلاثة شهور. و قد ذكرت بضرورة صرف الفروقات المستحقة عن العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. هذا و طالبت بضرورة الاسراع في إلحاق المدرسين الناجحين في كلية التربية أو دور المعلمين جميعا من دون استثناء.

٢٢ كانون الثاني: عقدت نقابتا مكاتب السوق، وقيادة تعليم السيارات والآليات اجتماعا في النبطية، ودعتا سائقي السيارات والآليات واتحادات النقل الى "التجمع عند الحادية عشرة يوم الثلاثاء ٢٦ كانون الثاني، في مقر الاتحاد العمالي العام في بيروت، وذلك اعتراضا ورفضا لصفقة تعديل قانون السير في لبنان.

في اليوم نفسه، أعلنت الهيئة الادارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في بيان، ضرورة تنفيذ بنود مذكرة الرابطة لضرورة تعزيز التعليم الرسمي وتعزيز ملاكه وتوفير كافة المستلزمات الضرورية لذلك، بما فيها إقرار تدريس المواد الإجرائية وتوفير الكادر التعليمي في الملاك من خلال إجراء المباراة المفتوحة، واصدار مرسوم قبول الفائض من الاساتذة الناجحين، وتنفيذ الخريطة المدرسية، ورفع مستوى التدريب والتأهيل للأساتذة، وإقرار آليات اشراك الرابطة في صنع القرار التربوي. كما طالبت باستعادة الـ٦٠ في المئة التي كان يتقاضاها أستاذ التعليم الثانوي لقاء الزيادة في ساعات العمل منذ العام ١٩٦٦ وحتى تاريخ دمج التعويضات في ١٩٩٦. هذا وقررت الرابطة تنفيذ اضراب تحذيري ليوم واحد نهار الأربعاء ٢٧ من كانون الثاني.

٢٦ كانون الثاني: أصدر الاتحاد العمالي العام بيانا أشار فيه إلى أن الحكومة الكندية أصدرت قانونا مجحفا يمنع استخدام التبغ اللبناني في السجائر الأميركية ابتداء من نيسان ٢٠١٠، ما يعرض زراعة التبغ اللبناني إلى أفدح الخسائر نتيجة منع ادخال هذا التبغ في صناعة التبغ العالمية مشيرا الى أن في لبنان ٢٤٣٠٠ مزارع تبغ مع ما يشملهم من عائلات ينتجون ٨،٣٧ طن من التبغ حيث سيتعرض إنتاجهم للكساد من دون أية بدائل تؤمن ديمومة العمل للعاملين في هذه الزراعة.

٢٨ كانون الثاني: واصل أهالي قرى وبلدات وادي خالد ومشتى حسن ومشتى حمود في عكار اعتصامهم لليوم الرابع على التوالي، احتجاجا على انقطاع التيار الكهربائي عن المنطة، حيث أشعلوا إطارات السيارات وسط الشارع الرئيسي، ورفعوا يافطات تطالب المسؤولين بإنصافهم، مهددين بتصعيد تحركهم ان لم تنصف منطقتهم.

في اليوم نفسه، افتتح الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين- فرع لبنان أعمال مؤتمره الثامن في مقر الاتحاد العمالي العام، في حضور ممثلين لقوى سياسية ونقابية لبنانية وفلسطينية. حيث قرر بذل المزيد من الجهود لإقرار حق العمل والتملك وكافة الحقوق للفسطينين في لبنان. ومواجهة سياسة تقليص خدمات الأنروا. وناشد بضرورة إعادة بناء مخيم نهر البارد.

في اليوم عينه، ناقش الاتحاد العمالي العام مع لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين، في مقر مشروع قانون الإيجارات الجديد. حيث لاحظوا أن لجنة الإدارة والعدل تتجه إلى خدمة مصالح كبار الملاكين والشركات العقارية عبر تحرير عقود الإيجارات القديمة خلال مهلة زمنية محددة تزاد خلالها الإيجارات تدريجيا وصولا إلى البدل الرائج وفي نهاية فترة التمديد يخلي المستأجر المأجور من دون أي تعويض. ورفضوا تشريد عائلات المستأجرين بهذا الشكل وطالبوا بضرورة العمل بخطة إسكانية حقيقية عن طريق الإيجار التملكي. كما رفضوا أي زيادة على الإيجارات خلال فترة التمديد.

٢٩ كانون الثاني: نفذ طلاب كلية الحقوق والعلوم والسياسية الفرع الرابع في البقاع اعتصاما طالبوا فيه بضرورة إقامة المبنى الجامعي الموحد في البقاع وبناء جسور مشاة على الأوتوستردات أمام مباني الجامعات الفرع الرابع، وانشاء فروع لشهادة الدبلوم والدكتوراه.

في اليوم نفسه، طالبت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية بوجوب احتساب الراتب في نهاية الخدمة على أساس ٣٠ سنة بالإضافة إلى ضرورة تمديد سن الخدمة إلى ٦٨ سنة. وأشارت إلى أنها ستلجأ إلى الوسائل الديموقراطية لتحقيق المطالب بما فيها الاعتصام والإضراب.

نضالات عمالية لبنان

شباط ٢٠١٠

٢ شباط: أصدرت لجنة بيروت للمدرسين المتعاقدين في مرحلة التعليم الاساسي الرسمي، بيانا طالبت فيه بضرورة تسريع عمل اللجنة المكلفة من قبل وزير التربية لدراسة مشروع الدورات التأهيلية، وتبني مطلب المدرسين المتعاقدين بمباراة محصورة تشمل جميع المدرسين المتعاقدين لغاية تاريخه.

٣ شباط: نفذ أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، إضرابا تحذيريا احتجاجا على عدم تحقيق مطالبهم، وأبرزها إعادة تعويض الـ٦٠ في المئة الخاص بهم وتعيين الفائض من الناجحين في المباراة المفتوحة، والمبادرة إلى إجراء مباراة مفتوحة بالمواد الإجرائية.

٤ شباط: استهجنت اللجنة الطلابية لمجمع بئر حسن الفنّي قرار لجنة الصحة النيابية الجائر والقاضي بإلغاء شهادات الإمتياز الفني والإجازة الفنية والتعليمية لاختصاص العناية التمريضية. وطالبت بضرورة إلغاء القرار، مشيرة إلى ستتحرك بتصعيد من خلال الاعتصام وصولا إلى الإضراب والتظاهر.

١١ شباط: طالبت رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية بضرورة الإسراع في تعيين العمداء الأصيلين، وألحت على الالتزام بآلية الدخول إلى التفرغ وتأمين أجور المتفرغين وزيادة أجر الساعة بشكل يحول دون هجرة الأكفياء منهم إلى الجامعات الخاصة. وطالبت بإعطاء علاوة التفرغ ٥٠ في المئة. وشددت على أنها أقرت مبدأ التحرك التصاعدي، ودعت إلى إضراب تحذيري ليوم واحد أوائل آذار، وإضراب ليومين في وقت قريب يحدد لاحقا، والاعتصام أمام الإدارة المركزية ووزارة التربية والتعليم العالي وأمام مجلس النواب في حال لم تنفذ المطالب.

١٤ شباط: أكدت لجنة المتابعة ل "الثانويين الناجحين" مشاركتها في الاعتصام التحذيري أمام مبنى وزارة التربية في الأونيسكو يوم الجمعة في ١٩ شباط بسبب التأخير المستمر في إصدار مرسوم التعيين.

١٩ شباط: طالبت اللجنة العليا للأساتذة المتعاقدين في التعليم الثانوي الرسمي بإقرار قانون الألقاب المدوّن في مجلس النواب لإدخال المتعاقدين الى ملاك التعليم الثانوي. ودعت اللجنة الى اعتصام أمام مبنى وزارة التربية- الأونيسكو، الأربعاء في ٢٤ شباط.

٢٢ شباط: عقدت لجنة المتابعة للاساتذة المتعاقدين في التعليم المهني والتقني الرسمي اجتماعا تنسيقيا مع رابطة أساتذة التعليم المهني والتقني الرسمي طالبت بوجوب ملء الشواغر في ملاك المديرية من خلال إجراء مباراة للمتعاقدين. ودعت أعضاءها إلى المشاركة في الإضراب يوم الأربعاء في ٢٤ شباط والاعتصام أمام وزارة التربية.

في اليوم نفسه، قررت رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي تنفيذ الإضراب العام والشامل يومي الأربعاء والخميس ٢٤- ٢٥ شباط. وتنفيذ اعتصام مركزي أمام وزارة التربية يوم الأربعاء ٢٤ شباط. وطالبت باسترجاع ما تبقى من ال ٦٠٪ التي كان يتقاضاها أستاذ التعليم الثانوي لقاء الزيادة في ساعات العمل منذ العام ١٩٦٦ وحتى تاريخ دمج التعويضات في العام ١٩٩٦. بالإضافة إلى ضرورة الإسراع بإصدار مرسوم تثبيت الأساتذة المعينين بالمرسوم ٧٠٠.

٢٣ شباط: اعتصم موظفو شركة الشرق الأوسط لخدمة المطار في مطار بيروت، تعبيرا عن تخوفهم من إقدام ادارة الشركة على استقدام شركة خاصة لتقييم وضع الموظفين فيها وصرف عدد منهم. وفي اليوم نفسه طالب المدرسون الناجحون في مباريات التعليم الاساسي عن محافظة الشمال، والذين إعتبروا فائضا، بضرورة تعيينهم في ملاك وزارة التربية لأن التأخير يشكل خطرا على مستقبلهم. وحذروا من العودة الى الاعتصام والإضراب مجددا.

٢٤ شباط: نفذت رابطة اساتذة التعليم الثانوي في لبنان اضرابا عاما في جميع الثانويات الرسمية ودور المعلمين في المحافظات كافة، واعتصاما مركزيا حاشدا أمام مبنى وزارة التربية في الاونيسكو بمشاركة أساتذة التعليم المهني والتقني. وطالبوا باستعادة باستعادة ال٦٠ في المئة التي فرضها القانون ٦٦/٥٣ بدل زيادة ساعات العمل، والتي استمر الأساتذة في تدريسها منذ العام ١٩٦٦ حتى اليوم والتي فقدوها في العام ١٩٩٨، عند إقرار قانون دمج التعويضات.

٢٥ شباط: عقد المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام اجتماعا تم خلاله البحث في السياسات الضريبية. حيث أشار إلى أن رفع الـTVA إلى ١٥ في المئة سيؤدي إلى خفض في الإنفاق الاستهلاكي لكل الأسر بحيث يتركز العبء الضريبي بثقله الأكبر على الشرائح الاجتماعية المتوسطة والمحدودة الدخل والفقيرة بالإضافة إلى القطاعات الإنتاجية، فيما القطاعات الريعية والعقارية والمالية معفاة أو شبه معفاة من الضريبة. في حين أن البدائل الضريبية متوفرة كالضريبة على الربح العقاري، اعتماد الضريبة الموحدة على مجمل الدخل، استحداث ضرائب تطال مظاهر الثروة بالإضافة إلى رفع معدلات الضريبة المقطوعة على الشركات. كما رفض صيغة مشروع قانون التقاعد لأنها تهدم بنية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولأنها لم تحدد نسب المعاش التقاعدي. ورفض أي تعديل لقانون الإيجارات بسبب نية المشرع السماح بزيادة الإيجارات السكنية القديمة وإلغاء العقود ضمن فترة زمنية محددة وزيادات سنوية متتالية لتتساوى مع العقود الحرة.

٢٧ شباط: عقدت الهيئة الإدارية لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي اجتماعا تمسكت فيه باستعادة ما تبقى من الـ٦٠٪ بدل زيادة ساعات العمل التي فرضها القانون ٦٦/٥٣. وأوضحت بأنها لا تطالب بزيادة غلاء معيشة، بل بحق مكتسب كرّسته القوانين. وأكدت على موقفها الثابت والدائم بالتضامن النقابي والدعم المتبادل بين الهيئات النقابية واعتبرت أن أي انجاز يحققه أي قطاع نقابي هو إنجاز للقطاعات الأخرى.

آذار ٢٠١٠

١ آذار: عقد المجلس التنفيذي لاتحاد النقابات العمالية للمصالح المستقلة والمؤسسات العامة اجتماعا في مقر نقابة كهرباء لبنان وطالب برفع التعويضات العائلية والمنح المدرسية، وشدد على عدم المس بصندوق الضمان الاجتماعي، خاصة تعويضات نهاية الخدمة.

٢ آذار: اعتصم عمال بلدية الميناء أمام القصر البلدي حيث طالبوا المجلس البلدي بدفع رواتبهم المتوقفة منذ شهر كانون الأول، كما طالبوا المجلس بوجوب دفع المساعدات المدرسية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

٤ آذار: اعتصم اتحاد الشباب الديمقراطي في رياض الصلح رافضا زيادة الضريبة على القيمة المضافة مطالبا بفرض ضرائب على المضاربات العقارية والثروة وأسهم التداول والكماليات.

في اليوم نفسه، طالبت لجنة المتابعة للمدرسين المتعاقدين في مرحلة التعليم الأساسي الرسمي الناجحين في المباراة التي أجراها مجلس الخدمة المدنية بضرورة إلحاقهم في ملاك وزارة التربية. وشددت على ضرورة الانتهاء من بدعة التعاقد كليا وما ينجم عنها من نتائج كارثية على أوضاع المتعاقدين ومستوى التعليم الرسمي، واعتماد المباريات سنويا.

وكذلك في اليوم نفسه، أعلن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين أنه يرفض فرضها الضرائب على المواطنين وتحميلهم الأعباء. وأكد رفضه لقرار رفع الدعم عن مادة المازوت.

٥ آذار: طالبت نقابات العمال في البقاع بإعادة النظر في أسعار المحروقات، وشددت على ضرورة تخفيض الضرائب وإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

٨ آذار: اعتصم أهالي الحي الشرقي في المساكن الشعبية في صور وطالبوا المجلس البلدي والوزارات المعنية بحل مشكلة تسرب المياه الآسنة إلى منازلهم وتسببها بتفشي الأمراض بينهم.

وفي اليوم نفسه، طالبت نقابة عمال ومستخدمي المدارس الرسمية بدفع الأجور المتأخرة من أول العام، وشددوا على أن تشملهم زيادة الحد الأدنى للأجور بالإضافة إلى المفعول الرجعي لهذه الزيادة، وأصروا على الحصول على بدل النقل والمنح المدرسية.

١١ آذار: أعلنت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية عن إضراب سينفذ في ٢٣ و٢٤ آذار في فروع الجامعة اللبنانية، وطالبت بتعيين عمداء أصيلين، ضرورة إدخال المتعاقدين إلى الملاك، ورفع سن التقاعد إلى ٦٨ سنة على أن يحتسب المعاش التقاعدي بالقسمة على ٣٥ بدل ٤٠. كما طالبت باستعادة علاوة التفرغ البالغة ٥٠٪.

١٢ آذار: دعت نقابة عمال المياه في البقاع إلى إضراب تحذيري في ٢٣ آذار، حيث طالبوا بتحسين أوضاع العاملين ودفع مستحقاتهم المتأخرة بالإضافة إلى رفع منح التعليم وفروقات غلاء المعيشة.

(الوكالة الوطنية للإعلام-
إعداد نضال مفيد)

لإغلاق «مركز العار» لتوقيف الأجانب

ف. ق.

"اللجوء حق وليس تهمة"، "أغلقوا مركز العار"، "لا للإعتقال التعسفي"، "أطلقوا سراحهم الآن"... هي بعض الشعارات والمطالب التي رفعها المعتصمون أمام مركز توقيف الأجانب التابع للأمن العام يوم الأحد الواقع في ٢٨ شباط ٢٠١٠.

حوالي الستين ناشط(ة) تجمعوا لمطالبة وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، إغلاق هذا المركز الذي لا يشكل بيئة سليمة لإحتجاز بشر. فالمحتجزين لا ينعمون لا بالهواء ولا بالضوء، يتم رميهم تحت الأرض من دون أي مسوّغ قانوني ونسيانهم، لولا متابعة بعض الحالات من قبل جمعيات المجتمع المدني.

في بيان صدر عن جمعية روّاد- فرونتيرز (الأخبار عدد السبت ٢٠ آذار ٢٠١٠)، اثر قيام عدد من الموقوفين تعسفا بالإضراب عن الطعام وتشطيب أنفسهم، ورد أن "هؤلاء لا يتمتعون بأبسط حقوق المحتجز، وهو الحصول على دفاع وتمثيل قانوني." وكان قد إشتكى بعض المحتجزين في مركز التوقيف من المعاملة غير الإنسانية التي يتم التعاطي معهم بها وقال بعضهم أنهم تعرضوا للتعذيب خلال فترات الإحتجاز.

يجمع المعتصمون أن لبنان بلد ينتهك حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بشكل فاضح. ويعتمد معهم الحل الأسهل المتمثل بإعتقالهم وترحيلهم على الرغم من خطورة هذا الترحيل على حياتهم.فهؤلاء اللاجئين يضطرون الى مغادرة بلدهم لدواع أمنية (كالحرب) أو نتيجة إضطهادهم (لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو غيرها). وغالبا لا يكون اللجوء بالنسبة لهم خياراً سهلا.

قضية اللاجئة العراقية يسرى العامري تشكل مثالا عن هذه الإنتهاكات. فالمديرية العامة للأمن العام تجاهلت حكم المحكمة القاضي بالإفراج الفوري عنها، إلاّ بعد أن تحرك عدد من الناشطين والجمعيات وتم إثارة هذه الفضيحة في بعض الصحف وفي المنتديات الإلكترونية. قضية أخرى وجدت طريقها الى العلن وهي قضية اللاجئين العراقيين التي إستطاع عدد من من الناشطين إجهاض عملية ترحيلهما في ٨ آذار ٢٠١٠.

في اليومين اللذين تليا الإعتصام بدأ عدد من اللاجئين المُحتجزين بشكل تعسفي في مركز الاحتجاز اضرابًا مفتوحًا عن الطعام للإحتجاج على ظروف إحتجازهم، وللمطالبة بالإفراج الفوري عنهم. وفي بيان صدر عن "المركز اللبناني لحقوق الإنسان" (٥ مارس/آذار ٢٠١٠) ورد أنه " يُترك هؤلاء اللاجئون منذ أشهر عدة في أقفاص تحت الأرض، أسفل جسر العدلية في بيروت، في مركز الاحتجاز التابع للأمن العام. ومع أنّ "المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" تعترف بهؤلاء المحتجزين كلاجئين، إلا أنّ الأمن العام يحتجزهم بدون أي مبرر شرعي. ويسعى من خلال احتجازه اللاجئين بطريقة غير شرعية، ومعاملتهم بطريقة وحشية وغير إنسانية، لأن يدفعهم للتوقيع على أوراق ترحيلهم إلى مسقط رأسهم، على الرغم من قبولهم كلاجئين." فالعرف الدولي يقضي بتقديم خدمة اللجوء إلى الهارب من بلد خاصة إذا كان من يعاني أزمة أمنية.

لذلك نضم صوتنا الى المعتصمين وكل المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات العامة في وجه السلطة وممارساتها بحق اللاجئين وطالبي اللجوء والعمال الأجانب.

أمهات المخطوفين والمعتقلين في عيد الأم: يد واحدة حتى تحقيق المطالب

يغني مارسيل خليفة ويقول: "أجمل الأمهات التي إنتظرت إبنها...وعاد". هنّ، فعلا أجمل الأمهات. أمهات مناضلات بكل ما للكلمة من معنى. منذ أوائل الثمانينات وهن يجبن الشوارع، ويقطعن خطوط النار. لم يكلّن من البحث ولم يتعبن من إنتظار عودة فلذات أكبادهن وأزواجهن وأحبابهن أحياءً سواء كانوا أو عظاماً. لن يرتحن قبل أن يعرفن مصيرهم. لا يمر عيد الأم عليهن كباقي الأمهات. فكيف لهن أن يحتفلن وأولادهن مخفيين قسراً؟ تتحول أعيادهن مناسبة للبكاء ولكن لتجديد المطالبة بمعرفة مصير أحبابهن.

هكذا مر "عيد الأم"، هذه السنة، على أمهات المخطوفين والمعتقلين. وقّعن بالحبر الأزرق وبدموع العينين على عريضة تقول: "لا عيد يدق بابي، لا ابن يعايدني، لا أحد يكرمني. أنا لا أريد إلّا ولدي. اشتقت إليه كثيراً. أعيدوه إليّ إذا كان ما زال حياً. أعيدوه لي عظامه إذا أصبح ميتاً. هذا حق لي، لا يساومني أحد بالتنازل أو التخلي عنه. هذا حقي أطالبك به فخامة الرئيس. لأنك الرئيس، أنت المسؤول عني وعن أولادي. نحن أولادك يا دولة".

تجمّعن، بدعوة من "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" و"لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية" و"لجنة دعم المعتقلين والمنفيين-سوليد" و"المركز اللبناني لحقوق الإنسان"، في حديقة جبران خليل جبران، حيث الخيمة التي أقمنها منذ أربع سنوات. استحالت هذه الخيمة إلى منزل لكل واحدة منهن. يلتقين، يشكين الهموم لبعضهن البعض ويعتصمن. استمرار هذه الخيمة طوال هذه الفترة دليل على سياسة صمّ الآذان التي تنتهجها الحكومة تجاه هذه القضية.

في كتاب مفتوح وجهته إلى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، قالت وداد حلواني، رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين: "هل الإصلاح الحقيقي الذي تنوون القيام به ممكن إذا ظلت قضية بحجم قضيتنا ودقتها مادة للمتاجرة السياسية، بدل العمل الجدي والفوري لوضع حل جذري شامل لها؟ هل المصالحات على مستوى القيادات السياسية تمثّل ضمانات كافية لسلامة الوطن واستقراره وديمومته إذا لم تشمل شرائح المجتمع، ولا سيما ذوو الضحايا الذين سقطوا أو غيبوا نتيجة تقاتل هؤلاء الزعماء؟ هل المهمة المنوطة باللجنة المشتركة اللبنانية ــ السورية تنحصر فقط في عقد الاجتماعات الموسمية؟ أو ليس هناك نتائج أولية ترشح عن هذه الاجتماعات؟ ما الذي يمنع أن تكون قضية المعتقلين في السجون السورية، اللبنانيين وغير اللبنانيين من المقيمين على أرضه، ضمن البنود التي سيجري نقاشها وبتها مع القيادة السورية خلال زيارة الحريري المرتقبة قريباً إليها؟ أليس مستغرباً أن يعلن لبنان الرسمي مقاطعته للقمة العربية المزمع عقدها في ليبيا بسبب مسؤوليتها عن اختفاء موسى الصدر، ولا يكلف نفسه عن إماطة اللثام عن ملف المُخفَين قسراً في لبنان؟ هل يعقل أن نميّز بين إنسان مغيب وآخر، تبعاً لموقعه أو انتمائه أو جنسه؟" كما جددت الحلواني المطالبة بضرورة إنشاء الهيئة الوطنية المنوط بها العمل على هذا الملف. وأنهت حديثها متعهدة، هي والأمهات، على إكمال النضال "كلنا إيد وحدة وإرادة وحدة وصوت واحد وهيك تأكدو إنو رح نوصل قد ما طال الزمن وانشالله ما يطول".

ف. ق.



فلسطين حرّة

علينا دائماً أن نواظب على التحرك وعدم التوقف عن التحريض وتوسيع حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني. لا يهم إذا كانت أعدادنا قليلة، فالنضال لا يبدأ بالملايين، بل ينتصر بها، نحن اليوم لا زلنا في الخطوات الأولى من مسيرة بناء حركة شعبية داعمة لفلسطين في لبنان والعالم، ولا زال الطريق أمامنا طويل ويتخلله الكثير من المعوقات والحواجز التي تضعها أنظمتنا علينا من أجل أن تلجم أي نفس يطالب بالتغيير أو حتى يرفض الوضع القائم.

تدفع الأنظمة العربية والغربية الملايين من الدولارات "للحفاظ" على "أمن إسرائيل" ومن أجل نشر الدعاية القذرة ضد منطق ونهج المقاومة. تقوم يومياً بالترويج للاستسلام وبمكافأة وتقدير المتخاذلين والمتعاملين من أسياد هذه الأنظمة العربية العفنة، وقد قامت هذه الأنظمة في منطقها العقائدي والسياسي على المساومة وعلى فتح أبوابها مرحّبة بالإمبريالية السياسية منها والعسكرية والاقتصادية. لذا فمن الطبيعي أن الكثير من الناس في الشارع اللبناني والعربي هم إما تشربوا هذه الثقافة من خلال وسائل الإعلام والدعاية السياسية المباشرة لهذه الأنظمة أو من خلال سياسات الترهيب والضرب والقمع التي تعمل على لجم الناس عن التحرك والمطالبة بواقع أفضل.

لذا فإنه من خلال حملة فلسطين حرَة، علينا أن نوسّع دائرة التضامن مع الشعب الفلسطيني ضد الحصار الإسرائيلي، وضد حصار الأنظمة العربية عليه وخاصة النظام المصري، والحصار القانوني الذي يسلب الفلسطينيين في لبنان الحقوق المدنية والإنسانية الأساسية. لذا، من جهة علينا كسر الحواجز والسياسات العنصرية، ومن جهة أخرى تصعيد المواجهة مع الأنظمة العربية الداعمة والمشاركة في الاحتلال. والربط ما بين المواجهة المباشرة وإقناع أعداد أكبر في التضامن هو الذي سيتيح لنا بناء حركة قادرة جدياً على تهديد الأنظمة القائمة وتهديد أمن الاحتلال.

فالمقاومة من الداخل لن يكون باستطاعتها لوحدها الاستمرار إذا لم يكن هناك حالة دعم واسعة لها على المستوى الجماهيري في المنطقة العربية والعالم، كما إن فشل الحرب الإسرائيلية على غزة كانت نتيجة للتحركات الحاشدة التي احتلت شوارع ومدن العالم، مما أدى إلى اعتراف السلطة الصهيونية نفسها "بتضرر صورتها أمام الرأي العام العالمي" وهذا يبرهن بأن التحركات والمظاهرات ليست ذات أثر جانبي، بل هي في صلب الصراع من أجل دحر الاحتلال ومناهضة الإمبريالية. وقد رأينا في السنوات الماضية كيف أن السلاح لم يعد يقاوم لوحده بل أصبح مقروناً بتحركات الآلاف والملايين حول العالم تنصر حركات المقاومة في مواجهة الإمبريالية والحرب.

منذ المظاهرات المناهضة الحرب في بيروت عام ٢٠٠٣، لا زالت الحركة فاعلة وما زالت موجودة، وإن التحركات الأخيرة لـ "فلسطين حرة" ولغيرها من الحملات هي برهاناً. إن منطق الهزيمة والاستسلام لم يستطع بعد إحكام سيطرته علينا، وإننا ما زلنا هنا صامدين نرفض بأن يحاصر رفاقنا ورفيقاتنا وإخواننا وأخواتنا في فلسطين وفي الشتات من قبل العدو الصهيوني أو من قبل أنظمتنا العميلة والقمعية، وإن تحررنا هو تحرر فلسطين وإن صراعنا ضد الاحتلال هو صراعنا من أجل الديمقراطية وضد الاستغلال ومن أجل عالم أفضل.

قد يقلل البعض من شأن التحركات عبر نشر اليأس وترديد الكلمات والمقولات التي تحطّ من عزيمة المناضلين والمناضلات، فيعتبون على صغر حجمنا أو على عدم تغطية الإعلام للتحركات. لكن علينا دائماً العمل الدؤوب من أجل إقناع هؤلاء الناشطين بالمثابرة دائماً لأن الهدف هو بناء الحركة وليس انتظارها لتكبر في المقاهي وفي جلسات العتب والنميمة السياسية. الجميع معني في بناء الحركة من مستقلين ومجموعات وأحزاب. علينا أن نتكاتف بعيدا عن شعارات اليأس والإحباط، بل تحت شعار الأمل والبناء والتنظيم والمثابرة من أجل تحقيق النصر، فلا يمكن إقناع من أحبطت هزيمته بالعمل والنضال من خلال المقالات التي تدين التحركات وتصفها بالعقيمة وغير الفاعلة، إنما علينا التشجيع على المشاركة بأعداد أكبر في التحركات، فمنطق التراكم ليس شعاراً فلسفياً عاماً يقال في الاجتماعات بل هو ممارسة يومية تتسم بالمثابرة وعدم الانهزام أمام الصعوبات بل تخطّيها من أجل إقناع أعداد أكبر من الناس وحثهم على النضال.

فالثورة ليست حالة وعي تأتي من خلال صدمة اجتماعية أو سياسية أو فكرية ما، بل هي سيرورة طويلة من النضال والعمل الدؤوب والدعاية والتنظيم، وعلينا أن نعرف جميعاً أن النصر لا يأتي دون مواجهة المشاكل والعوائق التي تقف بوجهنا. الثورة هي عملية بناء وليست حالة نفسية فردية، لأن ليس الأفراد من يصنع الثورة بل إن الجماهير هي من تقوم بذلك. فعلى كل من يؤمن بالتغيير الثوري أن يعمل جدياً له وأن يناضل من أجل حصوله، فالجلوس وانتظار التغيير لم يبنِ يوماً شيئاً ولن يبني.

المهمة الأساس اليوم هي الاستمرار بالنضال!

باسم شيت

إلى السفارة

في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٠، اعتصم عدد من المجموعات والأحزاب اليسارية أمام السفارة المصرية في بيروت يحتجون فيه على بناء الجدار الفولاذي الذي تنفذه السلطة المصرية على الحدود مع قطاع غزّة. يسعى هذا الجدار حسب قول المسؤولين المصريين إلى "الحفاظ على الأمن المصري". هذا الاعتصام جاء بدعوة من اللقاء التشاوري اليساري والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة الشعب والتنظيم الشعبي الناصري.

في صباح هذا اليوم، تجمّع حوالي مئتا ناشط وناشطة منهم من أعضاء الأحزاب المشاركة ومنهم من المستقلين. حمل المعتصمون الأعلام الفلسطينية وتوسّط التحرك علماً فلسطينيا كبيراً، رددوا الهتافات المنددة بالرئيس المصري حسني مبارك: "الشعب المصري عامل إيه! حسني مبارك س. آي. إي (CIA)" و "يا مبارك يا جبان يا عميل للأمريكان"، وكثرت اليافطات والشعارات التي ترفض الحصار المفروض على غزة وفلسطين وتدعو الشعوب العربية إلى الانتفاض على أنظمتها وطرد الاحتلال ووقف بناء جدار العار.

بعد حوالي النصف ساعة من بدء الاعتصام، حاول المعتصمون إقفال الطريق بالرغم من ممانعة بعض القيادات الحزبية، وما لبث أن أقفلت الطريق حتى هجم عناصر مكافحة الشغب من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني وانهالوا على المعتصمين بالضرب وجرّوا بعضهم على الأرض لاحتجازهم، ولكن المعتصمين دافعوا عن رفاقهم وبعد عدة دقائق استطاع المعتصمون من ردّ قوى الأمن عنهم واضطرت الأخيرة إلى التراجع خلف متاريسهم كحرّاس للسفارة. التأم الاعتصام مجدداً على هتافات "عسكر على مين يا عسكر؟ عسكر على شعبك يا عسكر!".

في هذا الحين، كان لا يزال عدد من القيادات الحزبية يحاول إقناع المعتصمين بإنهاء الاعتصام، ولكن المعتصمين رفضوا وظلوا في مواقعهم، وبدا واضحاً أن أغلبية المعتصمين أرادوا إكمال الاعتصام، خاصة بعد أن قامت قوى الأمن الداخلي بالتهجم عليهم من دون سبب أو سابق إنذار.

استطاع المعتصمون حسم الاشتباك الأول لصالحهم، وبقوا في أماكنهم يكملون الشعارات والهتافات، حتى حوالي الساعة الثانية عشر والربع ظهراً، وبعدها قام المعتصمون بالسير في شوارع بيروت منددين بالجدار والحصار على غزّة، رافضين مواقف الأنظمة العربية المتخاذلة والمتعاملة مع الإمبريالية والاحتلال.

لقد شكّل التحرّك بداية حملة "فلسطين حرّة" التي التأمت باجتماعها الأول يوم الاثنين ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٠، حيث تمّ تقييم التحرك ورفض الممارسات الأمنية والقمعية للسلطة اللبنانية وتأكيد المجتمعين على إكمال مسيرة الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني المحاصر ورفضها التوقف عن التحرّك والتظاهر.

وأعلنت الحملة في بيان دعا الجميع إلى التحرك للتضامن مع الشعب الفلسطيني المحاصر وجاء فيه: "حرية فلسطين هي حريتنا جميعاً، وتحرير فلسطين يبدأ من القاهرة وبيروت، من الدار البيضاء حتى الرباط، من بغداد إلى طهران. حرية فلسطين تبدأ عندما تتساقط أنظمة الديكتاتوريات العربية تحت أقدام المتظاهرين وعلى وقع المسيرات الجماهيرية، عندها تتنفس القدس هواء المحيط والخليج.

لذا ننادي اليوم وغداً الشعوب العربية وشعوب العالم أجمع، وننادي خاصة أخواننا ورفاقنا في مصر. فلنبدأ بالانتفاضة، من أجل كسر الحصار، من أجل أن تكون الحدود معبراً يومياً للسلاح والطعام، من أجل تحقيق الحقوق المدنية والإنسانية للفلسطينيين في لبنان والعالم، من أجل قطع جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية مع الكيان الصهيوني، من أجل أن نحاصر حصارنا، لتتحول جدران السجون، سجوناً لسجانينا.

فلتسقط هذه الأنظمة العفنة، فلتسقط الهزيمة، فليسقط العار والجدار، فلسطين حرّة، فلسطين هي نحن، ونحن لفلسطين".

ب. ش.



أن تطلق النار على فيل في طرابلس

مراد العياش

نظمت حملة فلسطين حرّة عرضين متتاليين للفيلم الوثائقي "أن تطلق النار على فيل" في مدينة طرابلس ومخيم البداوي، وذلك بمناسبة انطلاق الحملة بغرض التعريف إلى أهدافها ونشاطاتها. العرض الأول كان في قاعة القصر البلدي الثقافي (نوفل) طرابلس والذي حضره حوالي ٤٥ شخصاً، حيث أتبع العرض نقاش حول الفيلم وبيان الحملة، فسجلت بعض المواقف للحاضرين، منهم من طرح فكرة المقاومة الثقافية اللاعنفية، وآخرون أيّدوا فكرة المقاومة المحصورة بالسلاح وذلك بحسب الشريعة الإسلامية. الأيوبي الذي كان يراقب عن كَثَب حوار المعتدلين والممانعين الدينيين، قرر بجرأته المعهودة أن يسجّل موقفه من الحوار وذلك بالوقوف والتوجّه إلى الحضور بلهجة خطابية، طارحاً الأسئلة التالية: "ممكن أن تقول لي ما هي المقاومة الثقافية؟"، "هل هي بأن تحضر شاعراً فلسطينياً وشاعراً إسرائيلياً وتقيم بينهما مبارزة شعرية أو نثرية؟" كما نقد واقع الأنظمة العربية المتخاذلة والمستسلمة، وشدّد على أن تشمل المقاومة كلّ الأصعدة الحياتية: (ثقافية اجتماعية اقتصادية...) وتوجيهها نحو السلاح.

العرض الثاني جرى في قاعة القدس- مخيم البداوي فحضره حوالي ٦٠ شخصاً. "إحنا تعودنا نشوف هيك مشاهد، خللي أوروبا وأميركا يشوفوه" بمرارة تلفظها أبو محمد عضو الجبهة الشعبية فور انتهاء العرض، بعدها بدأ النقاش حول موضوع الحقوق المدنية للفلسطينيين في لبنان وحول انتهاك إسرائيل والنظام المصري لحقوق الإنسان، عبر جدارَي العار والفصل العنصري.

(١) أن تطلق النار على فيل : فيلم يوثق للمعاناة الفلسطينية التي عاشها الغزاويون ابان العدوان الاسرائيلي على غزة في اواخر العام ٢٠٠٩، و الذي امتد على ٢١ يوما..

www.toshootanelephant.com



مسيرة من أجل فلسطين حرة

لم تكن المسيرة التي نظمتها حملة "فلسطين حرة" نهار السبت في ١٣ شباط، رفضا لجدار العار الذي يبنيه النظام المصري، حكراً على اللبنانيين فقط، بل كانوا من جنسيات مختلفة، فلسطينيين ومصريين وأميركيين وفرنسيين... تنوع كبير. رغم العدد القليل الذي حضر، فإن طابع المشاركة أتى ليبرهن أن القضية الفلسطينية لا تعني العرب وحدهم بل تعني الإنسانية وكل مناضل حر يرفض الاحتلال ويدعم حق الشعوب بالمقاومة والعيش بكرامة.

انطلق المتظاهرون في مسيرتهم باتجاه السفارة المصرية في الجناح من أمام جبّانة شهداء مجزرة صبرا وشاتيلا حاملين الأعلام الفلسطينية ولافتات منددة بالجدار الفولاذي وعلى وقع شعارات منددة بالإحتلال وبالحصار وبصمت الأنظمة العربية. مرّوا عبر سوق صبرا والطريق الجديدة داعين الناس الى الإلتحاق بهم "من غزة سمعنا الصوت قاوم قاوم حتى الموت، يا للعار ويا للعار باعوا فلسطين بالدولار، غزة غزة ما بتنهار لا بحصار ولا بجدار...". فانضمّ البعض إلى المسيرة، كما لوّح البعض الآخر للمتظاهرين ورفع شارات النصر، في حين، كان هناك من لم تستوقفه المظاهرة. عند وصولهم إلى السفارة المصرية كانت القوى الأمنية بعديدها وعتادها بانتظارهم، كما جرت العادة. يقف المتظاهرون أمام الحواجز الأمنية ويرددون بعض الشعارات المنددة بالنظام المصري ورأس هرمه حسني مبارك «يا للعار يا للعار مصري بيبني بالجدار» وغيرها من الشعارات التي ألفها موظفو السفارة. ذلك قبل أن يقرر المعتصمون قطع الطريق المؤدي إلى السفارة المصرية. فافترشوا الأرض أمام السيارات قبل أن يعمدوا إلى فتح الطريق بعد أن وعدهم الضابط المسؤول بتحويل السير من عند جسر الكولا. إلا أنهم عاودوا إغلاقها عندما تأخر الضابط بتنفيذ "وعده". الفكرة واضحة من وراء قطع الطريق "نحن لسنا بقطّاع طرق" يقول هاني "بل نريد إرسال رسالة قوية إلى النظام المصري وثنيه عن المضي بسياسته تجاه الشعب الفلسطيني".

استنفرت القوى الأمنية، إلا أنه لم يأتها القرار باستخدام القوّة مع المتظاهرين كما في المرّة السابقة، بل عمدت فعلاً إلى تحويل مسار السير. جاءت هذه المسيرة، على الرغم من غياب بعض الأحزاب السياسية، الأمر الذي اعتبر بمثابة مقاطعة للنشاطات التي تحمّل النظام المصري، إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي، مسؤولية حصار قطاع غزة. فإقتصرت المسيرة على "التجمع اليساري من أجل التغيير" و"شباب ضد التطبيع" و"القوميين العرب" و"النادي الثقافي الفلسطيني" وعدد من الناشطين المستقلين من مناطق مختلفة وطلاب جامعات. كما اعتبرها البعض خطوة تحدٍّ لمحاولات القوى الأمنية تفريق المتظاهرين وإثباط عزيمتهم، ورفضا لمحاولات الأنظمة العربية ومن بينها النظام اللبناني منع شعوبهم من التضامن مع القضية الفلسطينية.

ف. ق.

الحركة من أجل فلسطين في البرازيل:

مفترق طرق تحت حكم "لولا"

لويس بورفيريو (ترجمة غسان مكارم)

جبهة الدفاع عن الشعب الفلسطيني هي جبهة موحدة، تأسست في ساو باولو البرازيل من أجل كسب التأييد وزيادة الوعي في صفوف النقابات العمّالية والحركات الاجتماعية حول الضرورة التاريخية لوضع حدّ للصهيونية. ويشكّل المتحدّرون من أصل لبناني أحد أهم الأطراف المؤيدة للجبهة، لكن، وللأسف، فإنّ المشاركة الكثيفة تأتي فقط عندما تقوم إسرائيل بعمليات قصف واعتداءات، كما كان الحال في ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ عندما خرج عشرة آلاف للتظاهر.

قامت هذه المجموعة وغيرها في المدن الكبرى بنشاطات ودراسات لجمع وتعميم المعلومات المتعلقة بالاتفاقيات المعقودة بين الحكومة البرازيلية وإسرائيل. فالرئيس البرازيلي "لولا"، الذي شكّل انتخابه أملاً بتغيير السياسات الداعمة للشركات الكبيرة والإمبريالية التي كانت تحكم البلد، يقيم علاقات وطيدة مع الشركات الإسرائيلية والمستشارين الأمنيين وصانعي القرارات الإسرائيليين.

ويشمل هذا التعامل صفقة لتحديث دبابات الجيش البرازيلي وتزويدها برشاشات صممتها "ألبيت سيستمز" (الإسرائيلية)، واستقباله لشيمون بيريز في ٢٠٠٩ وتوقيعه خلال تلك الزيارة على عقد جديد بقيمة ٣٥٠ مليون دولار أميركي لشراء طائرات إسرائيلية من دون طيّار. الصفقة هذه، صدمت الناشطون المؤيدون لفلسطين كون الطائرات هي ذاتها التي قامت إسرائيل بتجربتها في الحرب على غزّة قبل ٦ أشهر فقط.

يأتي كل هذا كمقدّمة لعقد اتفاقية تجارة حرة بين إسرائيل وميركوسور (الكتلة الاقتصادية الإقليمية في أميركا الجنوبية)، مما يعني أن الجيش الإسرائيلي والمستوطنون الفاشيون سيأكلون اللحومات البرازيلية وسيشربون القهوة البرازيلية وسيحلّونها بالسكّر البرازيلي بينما سيقوم البوليس البرازيلي بمطاردة البرازيليين المقموعين واصطيادهم مستخدمين التكنولوجيا والمعرفة الإسرائيليتين.

ويسيطر اللوبي الصهيوني على العديد من قرارات "لولا" المتعلقة بالقضية الفلسطينية. فعندما اقترح رونالدو، لاعب كرة القدم المشهور، إقامة مباراة بين فريقي "كورينثيانز" و"فلامنكو" البرازيليين في غزّة، قامت الفدرالية الإسرائيلية بداية، بطلب إقامة مباراة مماثلة في إسرائيل، وهو ما كان مستحيلاً أصلاً بسبب برنامج دوري النوادي المحترفة، وأخيراً، فرضت على "لولا" قطع أي تمويل للمشروع. وليزيد الطين بلّة، اقترح الرئيس إقامة مباراة بديلة بين المنتخب الوطني البرازيلي وفكرة سخيفة عن منتخب فلسطيني- إسرائيلي مشترك. رداً على ذلك، قامت جبهة الدفاع عن الشعب الفلسطيني بتوزيع منشورات على مشجعي فريق "كورينثيانز" تفضح اللوبي الذي وقف خلف إلغاء المباراة ودعت إلى التحرك ضدّه.

أما اليوم، فإن الجدار المصري على الحدود مع غزّة يشكّل قضية أساسية للحركة الفلسطينية في البرازيل. وفي رسالة مفتوحة إلى السفارة المصرية، كتب الناشطون أنه "من خلال إعلان حكومتكم حصانتها من الاتهامات والاعتراضات على هذا الفعل الجبان، فهي كمن يقول أن الحليف الوحيد هو من يستطيع تقديم المال والسلاح لتقوم بلدكم بتدمير جزء من الشعب العربي الذي أنتم جزء منه." وطالبوا برفض الشعوب المضطهدة لهذا الواقع. كما حذّروا الحكومة المصرية أن "رفضاً كهذا لا بد أن يمتد إلى كل حكومة تدعم أو تتعامل مع نظام الفصل العنصري والمحرقة ضد الشعب العربي الفلسطيني من قبل دولة عنصرية...

تواجه القضية الفلسطينية في البرازيل تحدّ يتمثّل بتكرار الموقف المبدأي الذي تبلور تجاه "لولا" والحزب الحاكم في البرازيل الذي يخون كل محاولة لوضع حد للصهيونية في أميركا اللاتينية، هذا الموقف الذي سيجعل من النضال العربي مثالاً لهذه القارة وشعبها المضطهد. ■

نهر البارد
الأمن حتّى الإقصاء



فرح قبيسي

أصل إلى الحاجز عند مدخل مخيم نهر البارد، أترجل من السيارة وأتوجه إلى الشباك حيث يستقرّ أحد عناصر مخابرات الجيش اللبناني. أقدّم له إخراج قيدي اللبناني، فيسألني عن سبب الزيارة ومدّتها ولا يتردد في سؤالي عن سبب خلو خانة الطائفة من ذكرها. فأطلعه على قرار وزير الداخلية زياد بارود بالسماح للبنانيين بالتقدم لشطب طائفتهم من سجّلات نفوسهم. إلاّ أنّه لم يكترث حيث قال: "على كلّ حال طايفتك واضحة من اسم العيلة! الحديث شغل العنصر كثيرا، وبدا كمن يريد أن يستفيض في النقاش طارحاً موضوع الزواج المختلط "ما كلنا لبنانية" يضيف. ألاحظ في هذا الوقت بدء ارتسام خط طويل من المنتظرين الذين يريدون الاستحصال على إذن بالدخول. فأقاطعه وألفت نظره إلى الموضوع، فيجيب "معليش ينطرو". أحرجت ملاحظتي العنصر فسرّع بإتمام الإجراءات للسماح لي بالزيارة. كان النهار قد انتصف، فالزيارة (لغير الفلسطينيين من أهل البارد) ليست مسموحة بعد الثامنة ليلاً. أنتهي من الإجراءات لدى مخابرات الجيش، فنعود أنا وصديقي (الفلسطيني من مخيم البارد) إلى السيارة. فتستوقفه "أم محمود"، امرأة ناهز عمرها الستين عاما، من أهل المخيم، محمّلة بأكياس الخبز والعلة والقرصة قطفتهم من سهل بعيد وجاءت بهم لبيعهم في المخيم لتعيل عائلتها التي اتخذت من كاراج مسكناً لها بعد تدمير منزلها جراء الحرب بين الجيش اللبناني وما عُرف بـ"فتح الإسلام". نحمل الأكياس إلى السيارة ونتقدّم بها ببطء. يتقدّمنا صف من عشرات السيارات التي تنتظر دورها للمرور على حاجز الجيش للتفتيش والتدقيق بالتصريحات. تتحدث أم محمود عن معاناتها اليومية عند الحاجز مع التفتيش. هي التي تصحو يوميا عند الخامسة والنصف للتوجه إلى السهل عند السابعة لتعود بعدها إلى المخيم سيرا على الأقدام محمّلة بزوّادة اليوم لتبيعها: "لمين بدنا نشكي؟ هيداك اليوم موّتو شاب من الضرب بكعب البارودة لإنو اعترض على تفتيش العساكر للبنات، منشكي أمرنا لله". في هذا الوقت يصل دورنا عند الحاجز، فيُظهر صديقي بطاقته الزرقاء وتصريح دخوله إلى مخيمه. فيطلب منه فتح الصندوق ويسأله عن محتوى الأكياس وتفتّش الحقائب في المقعد الخلفي وعلبة الأشرطة الموسيقية. ويعود إلى السيارة لنلج أخيرا المخيم الجديد.

من يزور المخيم مؤخرا، بعد عودة بعض سكانه وبدء إعادة الإعمار، يشعر بأنه يدخل إلى معسكر أمني أكثر منه إلى منطقة سكنية مدنية، جرّاء انتشار الحواجز والأسلاك الشائكة. الشعور هذا يتأكّد عند تلمّسه لدى الأغلبية القاطعة ممن التقينا بهم في المخيم. وما يزيد هذا الشعور حدّة، وجوب استصدار تصاريح دخول، لا للزوار فحسب، بل لأهل المخيم وسكّانه. يقول محمود (اسم مستعار): "إحنا عايشين بمعسكر أمني. ممنوع دخول أي واحد من دون تصريح من الجيش وفرع المخابرات حتى لإلنا نحنا الفلسطينيين، أهل المخيم..وإذا ضاع التصريح بضلّني برّة، مندخل بتصريح على بيوتنا، طالما عم ناكل ونشرب، ماشي الحال. بس إذا بدك تعمّري بدك إذن، إذا حدا بدو يعملك زيارة بدك إذن، كل شي، كل شي بإذن". يضيف محمود: "أما إذا كان في تحرك على أمور مطلبية متل المطالبة بالتعويضات أو التعجيل بالإعمار.. أو نشاط سياسي ما، فالجيش بياخد إحتياطات عالية وبيستنفرعناصره مسبقاً في نقطة التجمع، هيدا غير إنو بدنا إذن مسبق بالتحرك لبتتغلغل فيه عناصر من المخابرات باللباس المدني. وصلت الحالة لدرجة إنو في تنظيمات بتنظم زيارة للرائد في فرع المخابرات لتبلغه بنيتها القيام بنشاطات".

كثيرة هي قصص سكّان المخيم مع الحواجز والتصريحات. مؤمن مثلا، شاب في الثامنة عشر من عمره، اضطر إلى الانقطاع لأشهر عن المعهد حيث يدرس، والكائن خارج المخيم، جرّاء فقدانه لتصريح الدخول إلى البارد. أمّا أميرة (اسم مستعار) فاضطرت إلى أن تبيت بعيدا عن بيتها وأسرتها بعد أن منعت من دخول منزلها للسبب عينه.

تُجمع الفصائل الفلسطينية بتنوع مشاربها وانتماءاتها على ضرورة وقف التصاريح عند مدخل المخيم. فهذه التصاريح مُذلّة وتُعَدُّ انتهاكاً للكرامة الإنسانية. فيتم التعاطي مع كلّ مدني على أنه "إرهابي محتمل" حتّى إثبات العكس. واقع الأمر أن ما تبنيه الحكومة اللبنانية، هو جدار أمني إقصائي لا يقلّ عنصرية عن ذاك الذي تبنيه إسرائيل أو ذاك الذي شَرع ببنائه نظام حسني مبارك على الحدود مع قطاع غزّة. والملاحَظ، هنا وهناك، أن التبريرات هي نفسها: "منع تنامي الأصوليات"، "إجتثاث الفصائل المتطرفة" و"الحفاظ على الأمن". وبحجة "الدواعي الأمنية" يتمّ انتهاك أبسط حقوق الإنسان منها حريّة التنقل وحق العيش بكرامة. فالإجراءات الأمنية تستمدّ قانونيتها من مؤتمر المانحين في فيينا في حزيران ٢٠٠٨، الذي جرى التوافق فيه على "أن تتولى قوى

الأمن المسؤولية داخل المخيم والمناطق المتاخمة له، ويتولّى الجيش المسؤولية على المعابر وفي محيط المخيم". وتستمدّ مشروعيتها السياسية من بعبع فتح الإسلام وشبح التوطين للتشديد القمعي والتعامل الأمني مع سكان المخيم.

تحيل هذه الممارسات الأمنية بالذاكرة، بالنسبة للعديدين، إلى أيام عُهدت فيها المخيمات وشؤون اللاجئين إلى المكتب الثاني (الاستخبارات العسكرية). في تلك الفترة، عانى الفلسطينيون الكثير جرّاء التعسّف الأمني، من حظر تجوّل، تفتيش، تجسس واعتقالات. وما التصاريح اليوم، كما يقول أبو طه، أحد سكان المخيم، إلا "استعادة للطريقة نفسها التي كان يتم التعاطي فيها مع المخيمات قبل ١٩٦٨. ممّا يدلّ على أنّ الدولة ما زالت تعتمد نفس العقلية والنظرة تجاه الإنسان الفلسطيني".

رغم الشكاوى من ممارسات الجيش عند الحواجز على مداخل المخيم عند بدء عودة الناس إلى منازلهم، إلاّ أنه تم قبولها كإجراءات أمنية استثنائية. وبعد ثلاث سنوات على انتهاء الحرب والمباشرة بإعادة الإعمار يتمّ تكريس هذا الأسلوب بدليل الإجراءات المرتبطة التي تدعم هذا النهج وترفع من مهام القوى الأمنية داخل المخيم، كان آخرها المذكرة الصادرة عن وزير الداخلية زياد بارود، القاضية بحظر ٢٣ مؤسسة وجمعية فلسطينية إنسانية واجتماعية تعمل في المخيم الجديد، إلا بعد "ترخيصها"، ومن بينها اللجنة الشعبية!

بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني داخل مخيم نهر البارد، فقدت هذه الإجراءات الأمنية المشددة، خاصة منها موضوع التصاريح، مبرراتها. فالقوى الأمنية متواجدة كما الجيش ومخابراته، بالإضافة إلى أنه تم نزع سلاح الفصائل. إلاّ أنّه يبقى مبررها الوحيد، غالباً، النهج السياسي الذي تسعى الحكومة اللبنانية إلى تعميمه كنموذج تعامل مع المخيمات الفلسطينية جميعها في لبنان، حيث توكل شؤون المخيمات إلى الجهات الأمنية على تنوعها.

ينعكس هذا الأمر على الحياة داخل مخيم نهر البارد. هذا المخيم الذي كان يوما من الأيام أهم سوق تجاري في شمال لبنان، أضحت طرقاته مقفرة سوى من الشباب الباحثين على فرصة عمل. فالحواجز الأمنية والأذونات والتفتيش إلخ تساهم أكثر بسلخ المخيم عن محيطه اللبناني وتعرقل إعادة تنشيط الحياة الاقتصادية فيه. في السابق كانت تدب الحياة هنا وينشط التجار والباعة اللبنانيين والفلسطينيين وكان يفضّل اللبناني والفلسطيني الشراء من المخيم لرخص الأسعار، فكان الناس يقصدون المخيم من المناطق الشمالية كافّة بهدف التبضع. أمّا اليوم ونتيجة الدمار المهول والعراقيل الأمنية يصعب إعادة تنشيط الاقتصاد "فالألف ليرة هي نفسها التي يتداولها السكان جميعا هنا، فتذهب من صاحب الدكان إلى إبنه فالبقال ..لتعود بعد إكمال دورتها إلى صاحب الدكان نفسه".

مخيم نهر البارد اليوم نموذج واضح للإقصاء الأمني، فتمّ تركيب الحواجز الأمنية قبل الشروع بعملية الإعمار وعودة الناس إلى منازلهم وممتلكاتهم. والتعاطي الرسمي مع اللاجئين الفلسطينيين يتمّ على أسس أمنية، حيث يتمّ تناسي حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحرمانهم منها. الضغط النفسي والاجتماعي الذي يتعرّض له الفلسطينيون في المخيم بعد تجربة الحرب والنزوح وفقدان الممتلكات وجراء الحالة الاقتصادية المُعدَمة والمعاملة السيئة من قبل الأمن... كل ذلك ينذر بانفجار وشيك. المطلوب اليوم الإسراع بالإعمار وإنهاء الحالة الأمنية في التعامل مع المدنيين ومنحهم حقوقهم الإنسانية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الإنسان التي وقّع عليها لبنان. ■

للتعذيب في مصر.. طبعة لبنانية

عاطف شحات سعيد، التعذيب في مصر دار الالتزام - بيروت ٢٠١٠ – ١٥٠٠٠ ل.ل.

أصدرت دار الالتزام اللبنانية الطبعة الثانية من كتاب "التعذيب في مصر.. جريمة ضد الإنسانية" للباحث القانوني عاطف شحات سعيد. الكتاب الذي أثار جدلاً واسعاً، تجلّى بامتناع العديد من دور النشر عن طباعته وتوزيعه، سواء في مصر أو لبنان. الكتاب يتناول قضايا التعذيب المنظّم في عصر رئاسة مبارك لمصر، منذ ما يناهز الثلاثون عاماً.

يتوزع الكتاب على أربعة محاور أساسية. وضّح الكاتب في محوره الأول مفهوم التعذيب كسياسة منظّمة طبقاً لمعايير محكمة الجنايات الدولية (نظام روما). ثم انتقل لتطبيق المعايير على الحالة المصرية، وهنا تطرق الكتاب لاتساع ظاهرة التعذيب بين أقسام الشرطة المصرية. المحور الثالث يحدّد مسؤولية "القيادات الحكومية" بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى العناصر الشرطية المنفّذة لهذه السياسة. وأخيراً، حدّد الكاتب الجهات القضائية الدولية المختصة في نظر مثل هذه القضايا.

الكتاب أشار إلى عدة قضايا هامة، كان أبرزها دراسة لحالات التعذيب التي كُشفت على مدار سنوات حكم مبارك. دراسة الحالات خلصت لانتشار سياسة التعذيب في أقسام الشرطة بمناطق متعددة، واستمرار تكرار هذه الحوادث في مناطق بعينها. ما جعل الكاتب يخلص لاعتبار حوادث التعذيب ما هي إلا سياسة حكومية في البلد. تنوعت الحالات بين القتل والاغتصاب والاعتقال دون أية مسوغات قضائية.

لعلّ أهم ما تناولته الدراسة القانونية هذه، هو مدى مسؤولية رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن هذه السياسة. على مدى سبعة وعشرون عاماً (الفترة التاريخية التي تناولتها الدراسة)، وحتى الآن فرض النظام المصري حزمة من القوانين المتعسِّفة، أطلقوا عليها اسم قانون الطوارئ، وما لبث أن أصبحت "الطوارئ" هذه حالة دائمة في البلد. دحض الكاتب الحجة الإعلامية للنظام المصري، باستمرار قانون الطوارئ هذا. عندما ألحق بالدراسة اسم خمسة وثلاثون صحافياً وشاعراً تمت محاكمتهم في قضايا تتعلق بحرية التعبير تحت اسم الطوارئ، دون الكلام عن أكثر من خمسة عشر مواطنا قتلوا بأقسام الشرطة تحت وطأة التعذيب، إلى جانب عشرات حالات التعذيب الأخرى. كلّ هذا حدث مع استمرار الحوادث الإرهابية وتهريب المخدرات داخل البلد، مما يتناقض تماماً مع حجّة النظام المبررة لاستمرار حالة الطوارئ.

جدير بالذكر أن حالة من حالات "الإرهاب والتخريب" هذه لم تحدث إلا قبل أيام من كلّ مرة يناقش البرلمان المصري فيها تمديد قانون الطوارئ. هكذا يعتبر الكاتب هؤلاء مسؤولين عن سياسة التعذيب في مصر، ليس فقط بواقع مسؤوليتهم السياسية والأمنية، بل من خلال منحهم الفرص لضباط الشرطة لتنفيذ هذه السياسة.

أحسن الكاتب بختم دراسته، بإلحاقها بشهادة لعقيد شرطة سابق عن قضايا التعذيب. الشهادة تناولت أساليب التعذيب في أقسام الشرطة، والدوافع التي تدفع بعناصر الشرطة لتنفيذ هذه السياسة. كما تعرضت للضغوطات التي يتعرضون لها لاستمرار هذه السياسة، وشرح الشبكة الأمنية التي تتابع تنفيذها في أقسام الشرطة ومقار مباحث أمن الدولة.

يذكر أن أهم ما غاب عن هذه الدراسة "القانونية"، وهو ما أقر به الكاتب في مقدمته، هو العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تربّت في كنفها سياسة التعذيب في مصر. وتحوّلت إلى منهجية مبدئية في السياسة الأمنية المصرية.

عمر سعيد

المدارس المتعثّرة أو تعثير المدارس؟

المدرسة الرسمية من جديد. تعود، لمعرفة مدى قدرتها على الاستمرار. هذه المدرسة تعمل وفق مزاجية (مخطط) التسلسل الإداري الذي يصل إلى السلطة السياسية. ولمعرفة ما تريده الحكومة منها (المدرسة) ينبغي معرفة ما يحصل من تحت. هل ما تحضره الحكومة ووزارة التربية يعتبر كافيا لزوال هذه المدرسة وما تمثله من ملجأ - بالحد الأدنى – لأبناء الطبقة العاملة؟

نضال مفيد

المدارس المتعثرة

بدأ الوزير حسن منيمنة عهده مع وزارة التربية بمخطط لا يخفي نية السلطة السياسية تجاه المدرسة الرسمية، فالسلطة السياسية تعبر دوما عن توقها للالتزام بمقررات مؤتمر باريس- ٣، خاصة عندما تردد عبارة الإنفاق غير المجدي، هذه العبارة يرددها وزير التربية عندما يتحدث عن التعليم وعن المدرسة التي يفترض به أن يرعاها. لكن هذه الرعاية الأبوية الثقيلة ليست دائما حميدة. الوزير منيمنة ألّف عدة لجان وواحدة منها لمتابعة أوضاع المدارس المتعثرة. بتاريخ ١٢ كانون الثاني (١) من هذا العام استقبل الوزير رابطة أساتذة التعليم الثانوي في التعليم الرسمي وأشار إلى أنه «سيمضي قدما في مشروع دمج المدارس الصغيرة والمتعثرة بمدارس أخرى أكثر فعالية». في اليوم التالي(٢) استقبل الوزير سفير الاتحاد الأوروبي باتريك لوران. كان الوزير أكثر صراحة في هذا الاجتماع، إذ عبّر أمام أحد نظّار السياسة النيوليبرالية في لبنان عن توقه لـ«حل مشكلة المدارس المتعثرة عن طريق الدمج بمدارس أخرى لرفع فاعلية التعليم وضبط الإنفاق الإداري غير المجدي». أما في ٢٠ شباط(٣) المنصرم فجمع أقطاب وزارة التربية من مديرها العام إلى مديري مديريات وزارة التربية إلى مستشاريه وتداولوا آخر مستجدات موضوع المدارس المتعثرة، فأعلموه أن العمل جار على قدم وساق و ان التقارير حول المدارس التي سيتخذ القرار بشأنها (إقفالها أو دمجها) ستسلّم اليه. وقد ركّز الوزير على ضرورة دقة المعلومات قبل اتخاذ القرار المذكور.

دقة القرارات؟.... هه!

يبلغ عدد المدارس الرسمية التي تستوعب أقل من ٥٠ تلميذا أكثر من ١٥٠ مدرسة(٤). تحتوي هذه المدارس ما لا يقل عن ١٥٠٠ معلما. كما تبلغ نسبة المعلمين المصنفين احتياطا (أو غيره) (٥) ٧٪ من معلمي القطاع الرسمي أي ما يناهز ٢٠٠٠ معلما (وفق إحصاءات السنة الدراسية ٢٠٠١- ٢٠٠٢).

أما تقارير التفتيش التربوي المنشورة على الموقع الإلكتروني للتفتيش المركزي (٦) فتشير إلى ان عدد المنقولين من المعلمين من المدارس المحتاجة (ينقصها معلمين) إلى المدارس غير المحتاجة (لا تحتاج إلى معلمين) بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ يتراوح بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ معلما. يعلق تقرير التفتيش المركزي لعام ٢٠٠٥ على هذه الأرقام بالقول إن «توزيع أفراد الهيئة التعليمية يتم وفق دراسات غير موضوعية»، ويضيف في مكان آخر أن هذه المناقلات يجب أن تتم «وفق مقتضيات المصلحة العامة» فـ«لا تسبب تعثرا في مدارس ولا فائضا في أخرى». بحسب هذه الأرقام الرسمية وأحكام التفتيش المركزي غير الملزمة (للأسف)، من المسؤول عن هذا التوزيع غير العادل للمعلمين وهذا الإفراغ للمدرسة من تلامذتها؟ فأهالي التلاميذ عندما يلاحظون النقص في عدد المعلمين سيسحبون أولادهم إلى مدارس أخرى (قد تكون في أغلب الأحوال مدارس خاصة) وهذا ما حصل بالفعل، إذ تدنى عدد تلامذة صفوف الروضة، بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، ١١٤٣٦ تلميذا. في تلك الفترة، لم يكن حسن منيمنة وزيرا إنما سبقه إلى هذا المنصب: سمير الجسر، أحمد سامي منقارة، غسان سلامة، أسعد رزق، خالد قباني، بهية الحريري. من جهة، هذه الأسماء تدل على انتماءات سياسية مختلفة فتتحمل مسؤولية مشتركة عما آلت إليه المدرسة الرسمية خلال سنوات قليلة. ومن جهة أخرى، تتحمل الجهات السياسية كافة مسؤولية عن تدخلها لفرض نقل معلمين أو اعتبارهم احتياطا. ترى هل هذه القرارات التي اتخذتموها كانت دقيقة ومدروسة؟ أم أنكم وجهتم الضربات المتتالية والمدروسة لضرب المدرسة الرسمية ولكي تصبح متعثرة خدمة لمصالحكم وخدمة لزيادة الجهل والتسرب المدرسي؟ أما الوزير الحالي فيحاول أن يجد مسمارا ليغلق به تابوت التعليم المجاني والعام في لبنان، فهل ينجح؟

المدارس المتعثرة وبعض الصحافة وسيرك الوزارة

تحاول بعض الصحف في لبنان تغطية موضوع المدارس المتعثرة، الغرابة لا تكمن هنا لأنه عملها، ولكن الملفت في الأمر كان الرد (البهلواني) لوزارة التربية للتملص من المسؤولية. فماذا حصل؟

بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٩، نشرت جريدة الأخبار تحقيقا لعساف أبو رحال عن واقع مدرسة عين عطا الرسمية. تقع عين عطا في قضاء راشيا الواقع في محافظة البقاع. أشار أبو رحال إلى أن المدرسة المذكورة تعاني شحا في عدد المعلمين، فالوزيرة بهية الحريري نقلت ٨ معلمين من أصل ١٣ دون التقدم بطلبات نقل. أبو عساف يستعين بمصدر من المدرسة ليؤكد أن هذا القرار جاء خدمة لـ«تفريخ المدارس الخاصة في منطقة راشيا الوادي»، أما مختار البلدة فيقول أن العائلات الفقيرة «لن تتحمل كلفة نقل أولادها» فكيف ستتحمل كلفة تعليمهم. أما بعض أهالي البلدة، بحسب التحقيق عينه، فأشاروا إلى أن مجلس الجنوب أنشأ مدرسة رسمية مجاورة «بكلفة مليار و٣٠٠ مليون ليرة» وهي بطبيعة الحال غير مأهولة.

سارعت وزيرة التربية بهية الحريري إلى الرد على هذا التحقيق، ففي اليوم التالي، نشرت جريدة الأخبار الرد، ففيه نفت الوزيرة نيتها بإقفال المدرسة، لأنها نقلتهم إلى مدارس محتاجة. جريدة الأخبار أوضحت أن الهيئة التعليمية لن تكون قادرة على الاستمرار في مهمتها بفعل تقاعد أحدهم وقلة العدد المتبقي ووجود معلم للرياضة. وعلى هذا الأساس، تقول «الأخبار»، «تكون المدرسة مقفلة حكما». كما أنها لم ترد عن المبلغ المصروف المشار إليه أعلاه.

بتاريخ ١٥ شباط من هذا العام، نشرت صحيفة السفير تحقيقا لأحمد منصور، يتحدث عن واقع المدارس الرسمية في إقليم الخروب حيث تواجه

المدارس هناك خطر الإقفال بسبب تناقص عدد التلامذة من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب نقل المعلمين إلى مدارس قريبة من منازلهم. خطر الإقفال هذا يعزوه منصور، «إلى التدخلات السياسية لنقل المعلمين» و«إلى نظام المنح المدرسية الذي تقدمه الحكومة لموظفيها وعسكرييها»، فيسجلون أولادهم في مدارس خاصة، طمعا بأن يصعد أولادهم سلم «الترقي» الاجتماعي الأمر الذي لم يحققوه هم بسبب تواضع أجورهم. ويضيف منصور إلى أن كل ذلك هو من «الأسباب الرئيسية التي تشجع المدرسة الخاصة وتسهم في ضرب المدرسة الرسمية». «السفير»، وفي اليوم التالي، نشرت ردا للوزير حسن منيمنة «يشكر» فيه الصحيفة على مواكبتها الموضوعية للملف التربوي، كما شدد الوزير على أن «نقل المعلمين سيكون من فائض إلى حاجة». الوزير سيتحدى ألوية التدخلات السياسية والمحسوبيات الكامنة في وزارته، ربما سينقل مكتبه من المبنى- الخنجر في سماء منطقة الأونيسكو، إلى كل مدرسة رسمية ستعاني من إقفال وشيك بفعل عمل اللجان التي ألفها. في السيرك تكثر الألعاب الجسمانية البهلوانية، أما في وزارة التربية فتكثر الأقوال- الأفعال البهلوانية المؤذية.

في الختام

الكلام سيكون لـ«Lindingre» (٧):

«Des cours de civisme, pourquoi pas? – Quand le pouvoir est aux mains d`une bande de cons, votre devoir c`est de resister!!!!»

ما معناه: «دروس في التربية على المواطنية، لماذا لا؟ المعلم: - عندما تكون السلطة بيد عصبة من الأغبياء، واجبكم أن تقاوموا!!!»، مقاومة لن تكون على طريقة قوى الخامس والسابع من أيار.

المصادر

(١-٢-٣): الوكالة الوطنية للإعلام

(٤): http://www.crdp.org/CRDP/Arabic/ar-indicators/Mouachirat2002/a_indicators%20_16_1.htm

(٥): http://www.crdp.org/CRDP/Arabic/ar-indicators/Mouachirat2002/a_indicators%20_14_1.htm

(٦): http://www.cib.gov.lb

(٧) رسام كاريكاتور من فرنسا.

هل تصبح الطاقات الجديدة متجدّدة؟

أنسي الضعيف

تفرض علينا الأزمة البيئية والطاقية استخدام منابع طاقة جديدة. ودرج استعمال تعابير مثل الطاقات المتجدّدة والنظيفة، لكن حقيقة الطاقات الجديدة ليست مثالية... فالمصالح الاقتصادية حاضرة دائما رغم الحالة الطارئة.

أوّلاً -- ما هي الطاقات المستهلكة اليوم؟

تُستَهلك اليوم ثلاثة أصناف من الطاقة هي: الكهرباء، التدفئة، والنقل. فمنابع الطاقة هي من صنفين أساسيين:

- الطاقات الأحفورية وأهمّها النفط والغاز والفحم واليورانيوم.
- المنابع المتجدّدة وأهمّها حركة الماء و الخشب (في حال إعادة التشجير) والرياح.

مجموع كمّية الطاقة المستهلكة في العالم (للتدفئة والنقل والكهرباء) يتم توفيرها أساسا من مصادر الطاقة الأحفورية: وتتوزع هذه المصادر بحسب النسب التالية: النفط بنسبة أكثر من ٣٥٪، الفحم ٢٥٪، الغاز ٢٠٪، و الطاقة النووية ٥٪. بالنسبة إلى الطاقات المتجددة أكثرها استخداماً هي الخشب بنسبة ١٠٪، الماء ٥٪ وطاقة الرياح والشمس ١٪. فإذاً ٨٠٪ من الطاقة العالمية هي من مصادر أحفورية! على الرغم من هذا، فإن استهلاك الطاقة العالمي ينمو بشكل مستمر، وأسرع بكثير من عدد سكان العالم. في لبنان، أكثر من ٩٥٪ من الطاقة تأتي من النفط، والمصادر الأخرى هي الفحم والماء والطاقة الشمسية لتسخين الماء.

ولكن، على الأرجح أنّه تم الوصول إلى الحد الأقصى لإنتاج النفط في العالم (ذروة النفط peak oil) . و ما يكرّس هذا الوضع أنّنا نعيش أزمة بيئية، حيث الأغلبية الساحقة من مصادر الطاقة ملوّثة.

للتلوث أشكال ونتائج عديدة:

- يساهم دخان مصانع الكهرباء العاملة على الفحم أو النفط في ظاهرة الاحتباس الحراري وبالتالي ارتفاع درجة حرارة الأرض،
- الجسيمات الواردة في الأدخنة المنبعثة من محطات توليد الطاقة والنقل، ويسبب العديد من أمراض الجهاز التنفسي،
- النفايات النووية هي المسببة للسرطان،
- إزالة الغابات اللازمة للوقود الزراعي تقتل النظم الإيكولوجية،
- النفايات، بغض النظر عن شكلها (بقعة زيت في البحر، والنفايات الكيميائية المختلفة، والدخان،...) تساهم في تدمير التنوع البيولوجي، وأساس الحياة على هذا الكوكب. حتى إنّها تهدد مباشرة حياة الإنسان فيه. مكبّ صيدا العشوائي هو المثل المثالي!

فلندرس الحلول المطروحة من قبل الشركات الكبيرة.

ثانيا -- الطاقات الجديدة النّامية

أ - الطاقات الزراعية

إنّها طاقات تعتمد على المواد النباتية وبالتحديد عبر استعمال الزيت النباتي كوقود. تعاني من مشكلة ضخمة: تتطلب مساحات زراعية. فتحتل أراض على حساب الغابات أو الأراضي الزراعية في بلادٍ تعاني من أزمة غذاء. هذا النوع من مصادر الطاقة ينبغي تجنبه.

ب - «الفحم النظيف»

هذا الحل ليس معروفا من الناس ولكنه سيأخذ أهمية كبيرة في السنوات المقبلة. يتم إنتاج الكهرباء من الفحم العادي، و(ثاني أوكسيد الكربون؟) الذي يطلق يتم وتخزينه تحت الأرض. أهمّية هذه التكنولوجيا هي احتجاز ثاني أوكسيد الكربون (Carbon captation and storage CCS = التقاط وتخزين الكربون).

المناطق صالحة لتحقيق هذا التخزين عميقة جدا (حوالي ٢٠٠٠م من العمق): حيث المناطق التي سحب منها النفط (الأمر الذي يتطلب بناء المصانع على المواقع السابقة من الضخ ، وبالتالي نقل الفحم). فيخزن تحت الأرض في طبقات من الصخور المسامية (التي لا تسمح بالتسرب). من هنا فإن اختيار الموقع أمر مهم.

هذه التكنولوجيا لديها ميزة واحدة هي تأجيل مشكلة الاحتباس الحراري، وهي مجرد إخفاء النفايات تحت الحصيرة! لكنها واقعية من الناحية



التكنولوجية ، حيث بدأ تنفيذها في الولايات المتحدة والصين. وتقدر بعض المصادر إمكانات التخزين بـ ١٠-٢٠٪ من الدخان المشارك في الاحتباس الحراري. وبسبب وجود كمّية كبيرة من الفحم المتاحة للعملاقين الاقتصاديين (الصين والولايات المتحدة) فإنّ هذا الحل سيُطبّق عندهما. المخاطر الرئيسية لهذه العملية جيولوجية: كوقوع زلزال ، أو انفجار مفاجئ وهائل للغاز.

ج - الطاقة الشمسية

الطاقة الشمسية تستخدم مباشرة لإنتاج المياه الساخنة، و هذا الاستخدام منتشر وغير ملوِث. ترتبط هذه الطاقة بعدد ساعات السطوع الشمسي التي تختلف من فصل إلى آخر. الطاقة الشمسية الكهربائية (لتحويل الطاقة من ضوء الشمس إلى كهرباء) هي مفيدة للوحدات المعزولة (البيت، السيارة ....). لا يجوز استخدام هذه الطاقة وحدها، حيث يجب استعمال الطاقة الريحية لكنها قليلة الاستخدام.

د - تخزين الطاقة

تخزين الطاقة ليس في الحقيقة إنتاج للطاقة ولكنها تقنية استخدام الطاقات المختلفة التي يتم إنتاجها في فترات لا تتطابق مع الطلب. على سبيل المثال حرارة الصيف مخزنة في المياه الجوفية ويعاد استخدامها في فصل الشتاء. الكهرباء قابلة للتخزين في البطارية، ولكن يجب أن لا نتوقع تحسنا كبيرا في القدرة على التخزين (ربما، ستزداد القدرة ضعفين في غضون ١٥ عاما). بالإضافة إلى إمكانية تخزين الطاقة عبر المياه.

ه - وبقية أنواع الطاقة؟

هناك العديد من أنواع الطاقة موجودة وتستخدم أو هي في قيد التطوير. تكلمنا فقط عن بعض أشكال الطاقة الجديدة التي سيتم تطويرها في المستقبل القريب، الذي يهيمن عليه السوق و "النمو الأخضر". من هنا لا بد أن يُذكر مصدر آخر للطاقة: التوفير! هدر الطاقة يتم على كل المستويات : من المستوى الفردي حتى مستوى إدارة الشبكة. مثلاً عدم التوافق بين العرض والطلب في شبكات مركزية جدا، ظاهرة تسبب الكثير من الهدر، لذلك يجري تطوير ما يسمّى بالشبكات الذكية (smart grids) .

ثالثا -- المستقبل يجب أن يكون نتيجة قرارنا

كل الحلول المطروحة تدور في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي دون تغييره، وتعتمد على آلية السوق، حيث تستثمر فيه الشركات الكبيرة كتوتال وغيرها، العمل على إشراك الناس في اتخاذ القرارات سواء عن طريق القانون أو عن طريق العمل الجماعي.

النظام الرأسمالي يقوم على تراكم الثروات الخاصة، والذي ينطوي على نمو اقتصادي دائم، وبالتالي على النمو المستمر في كل من إنتاج واستهلاك الطاقة. ولكن هذا يثير مشكلتين أساسيتين:

- تراكم الثروات الخاصة بشكل متتالي حيث يؤدي إلى عدم المساواة.
- النمو المستمر في استهلاك الطاقة من المستحيل نظرا للطابع المحدود لكوكب الأرض وللموارد الطبيعية الآيلة إلى النفاذ وقدرتنا المحدودة لتحويل الطاقة.

لا حل، إذا، إلّا في توقف نمو استهلاك الطاقة (وهو أحد أركان نظرية اللانمو! - Degrowth - décoissance) و توزيع أفضل للطاقة المستهلكة حاليا!

في عالم تتطابق فيه المصالح الاقتصادية والسياسية، تصبح القرارات أكثر ديمقراطية في حال اتخذت على المستوى المحلي. ومركزية الطاقة هي أداة في يد السلطات المركزية . فوقف النمو في استهلاك الطاقة يرتبط بإنتاج وتوزيع الطاقة بشكل محلي.

سمحت لنا هذه اللمحة السريعة أن نستعرض العديد من الحلول مطروحة لحل مشكلة الطاقة. لكن يمكن لنتائج تطبيق تلك الحلول أن يتغير جذريا من الأفضل إلى الأسوأ. ■

سماح إدريس والمحاكمة السياسية



تضامناً مع حرية التعبير

بعد أن أصدرت محكمة المطبوعات في بيروت حكما قضى بتغريم سماح وعايدة إدريس مبلغ ٦ ملايين ليرة بالإضافة إلى أن يدفعا ١٠٠ ألف ليرة تعويضاً للمدعي فخري كريم. هذه القضية تتعلق بافتتاحية كان قد كتبها سماح بعنوان "نقد الوعي "النقدي" كردستان — العراق نموذجاً" وذلك في عدد أيار/حزيران ٢٠٠٧. أما فخري كريم فيحتل منصب مستشار الرئيس العراقي، المنصب الأخير يحتله جلال طالباني، أما العراق فتحتله الولايات المتحدة.

هكذا هي المسألة؛ بما أن العم السام أصبح جاراً (في العراق) فعلى الحكومة اللبنانية من خلال القضاء اللبناني أن توجه تحية إلى جار الهنا والرضا، بأنها لن تسمح بمقالات تقلق المحتل وأدواته، واعتبرت سماح بهذا القرار أمثولة لمن تسول له نفسه المطالبة بانسحاب المحتل وأعوانه.

والحكومة في هذه الحالة تعتمد خطاباً مزدوجاً. فهي تعادي إسرائيل وتلاحق جواسيسها، لكنها لا تفعل الشيء نفسه حيال الاحتلال الأميركي للعراق وأعوانه.

بالطبع لا ينبغي الدفاع عن صدام حسين، إنما الدفاع يكون عمن يريد إزالة الاحتلال الأميركي والإسرائيلي ويريد في الوقت نفسه إسقاط كل الأنظمة العربية. هذه الأنظمة التي تقمع شعوبها وترهبهم بمحاكمات وغرامات وتعويضات.

مهما كان من أمر، فإن المعركة إلى جانب سماح والآداب مستمرة إلى أن يستقيم مسار العدل والحق.

المنتدى الإشتراكي

بين الهوية الفكرية والمهام البرنامجية

هذا النص هو جزء× من نص انتقالي، أولي، إلى هذا الحد أو ذاك، جرى التوافق حوله بين كل من التجمع الشيوعي الثوري، من جهة، والتجمع اليساري من أجل التغيير، من جهة أخرى. على أن يمثل القاعدة البرنامجية، التي تكون الموافقة عليها شرطاً ضرورياً للانتساب إلى المنتدى الاشتراكي والنضال في صفوفه، بما هو شكل تنظيمي انطلق من حد أدنى من المبادئ جرى على أساسها الحصول على العلم والخبر من الدولة اللبنانية، ليتم بعد ذلك، وفي سياق تطور العلاقة بين الطرفين المنوه بهما أعلاه – عبر نضالات وتجارب مشتركة شتى على مدى السنوات الأخيرة – تفصيل تلك المبادئ وتوسيعها وإبراز المدى الأبعد، الفكري والسياسي والبرنامجي، الذي تطل عليه، ويتم السعي لبلوغه.

أهداف المنتدى:

١. نشر الثقافة الاشتراكية ومبادئ العدالة الاجتماعية والسلام العالمي القائم على العدل.

٢. الدعوة إلى العلمانية الشاملة ونشر الفكر والمبادئ الكفيلة بوضعها موضع التطبيق.

٣. التوعية بحقوق الإنسان وحرياته كافة، بما فيها حقوق المرأة وتحررها الكامل.

٤. نشر الوعي البيئي بما هو متلازم مع رؤية متقدمة لحقوق الإنسان.

٥. نشر الثقافة الوطنية، بما يتناسب مع حق الشعوب في تقرير مصيرها.

هذا وستتركز الفترة الأولى من حياة المنتدى الاشتراكي، في ظل الفهم الوارد في النص، على مهام أساسية عديدة، بين أهمها:

١. إطلاق حملة انتسابات مدروسة، بالتأكيد، ولكن مفتوحة أيضاً، بحيث يمكن أن تستقطب أوسع شريحة من المناضلين والمناضلات المهتمين بإطلاق سيرورة حقيقية في لبنان (وأبعد منه) للتغيير الثوري. وذلك في صفوف الجمهور الأكبر من المقيمين والمقيمات في هذا البلد، وبوجه أخص على صعيد العمال والفلاحين وصغار المنتجين والمنتجات على اختلافهم، ومعهم كل المهمشين والمستبعدين والمتعرضين لشتى أشكال الاضطهاد والقمع، بغض النظر عن الجنس والجنسية، أو العرق أو اللون، الخ... ومن ضمنهم اللاجئون الفلسطينيون، بوجه أخص، والعمال والعاملات الأجانب.

٢. مواكبة ذلك بعملية بناء معمقّة للمناضل والكادر، عبر مدارس التكوين، على اختلافها، كما عبر أوسع عملية إطلاق للنقاش، سواء داخل المنتسبين، أو في صفوف الأصدقاء والمهتمين، الذين سيكون في وسعهم المشاركة في أعمال المدارس واللقاءات والندوات، والحملات، وأي من المناسبات التنظيمية التي تتيح الفرصة لتبادل الأفكار والآراء وتعميم الوعي وتجذيره.

٣. الانطلاق من النقاط البرنامجية الواردة في النص الذي نحن بصدده لأجل خوض نشاطات نضالية مكثفة، قدر الإمكان، وسط حركة الجماهير، التي سيتم النظر إليها دائماً على أنها هي بالذات الفاعل الثوري الأساسي، وأنه على إطلاق كفاحيتها، وتصليب وعيها، وإخراجها الدؤوب من تحت التأثير المديد للانقسامات المذهبية والطائفية، والعشائرية والعائلية، ومن تحت سطوة أفكار الطبقات السائدة، سيتوقف النجاح أخيراً في تغيير موازين القوى الراهنة تغييراً جذرياً لغير مصلحة التحالف الطبقي القائم. وهو تغيير يُفترض أن يكون، بالتالي، لصالح قيام لبنان علماني ديمقراطي ثوري، معاد للإمبريالية العالمية وإسرائيل، ورافض للتجزئة العربية، ومنخرط في سيرورة طويلة الأمد لتفكيك الدولة الصهيونية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقه في تقرير مصيره، فضلاً عن إطاحة الرأسمالية وبناء اشتراكيةٍ محرِّرةٍ للإنسان، وصديقةٍ للبيئة وحامية لها، في كامل المنطقة العربية، كما على المستوى العالمي.

٤. اعتبار أن هذا النضال، وسط الجماهير الشعبية الكادحة، ومعها، وخوض الحملات الدائمة في صفوفها، والثقة المطلقة بقدرتها على المبادرة والإبداع النضاليين، وتشجيع ذلك إلى أبعد الحدود، يشكل البوتقة الأساسية الصالحة لاكتشاف الأشكال المناسبة لحفز عملية التغيير وإعطائها أبعادها التحريرية الديمقراطية الشاملة، وفي الوقت ذاته للبناء السليم والصلب للمناضل والكادر الثوريَّيْن، الملتحمَيْن شديد الالتحام بالقاعدة الشعبية الواسعة، والرافضَيْن لأي استبدالية، والواعيَيْن بالتالي أنّ تحرُر البشر سيكون من صنعهم هم، لا من صنع طليعةٍ مزعومةٍ، منفصلةٍ عنهم.

(×) يمكن قراءة كامل الوثيقة (بين الهوية الفكرية والمهام البرنامجية) في عدد الآداب (ربيع ٢٠١٠) المتواجد في الأسواق: www.adamag.com